

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَزَارَةُ التَّخْطِيطِ وَالْعَمَلِ الدَّوْلِيِّ

جائزة الملك عبد الله الثاني
لميز الأداء الحكومي والشفافية
الدورة السادسة (٢٠١٢/٢٠١٣)
المرحلة الثانية
المركز الأول



التقرير السنوي 2015



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد



كلمة وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس عماد نجيب الفاخوري

يسرني باسمي وباسم كافة زملائي موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي أنا أقدم لكم التقرير السنوي لعام 2015 الذي قامت الوزارة بإعداده وحرصت على اخراجه في هذه السنة لتزويد المتابعين والمهتمين بالشأن الاقتصادي بالمعلومات المهمة حول الانجازات والاعمال التي قامت بها الوزارة استنادا الى اهدافها الاستراتيجية.

لقد استطاع الأردن، وبقيادة جلالة الملك (حفظه الله)، أن يبني علاقات متميزة مع مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية، وزيادة المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية، كمساهم رئيسي في تعزيز النمو والتنمية المستدامة، معززاً جلالته مكانة الأردن والأردنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي، فاستطعنا بحمد الله الحصول على وضع متقدم في العلاقات الدولية، وذلك إدراكاً من هذه الدول لمحورية الدور الذي يضطلع به الأردن كلاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط والإقليم.

كما حرص جلالته على وضع برامج تحسين مستوى حياة المواطنين، جعلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي العمل على تحقيق رؤاه السامية وفقاً لبرامج اقتصادية تعود على المواطن بالخير والرفاه، بهدف تعزيز ثقافة التميز والحاكمة الرشيدة، واستدامة التطوير والتحسين وفق الممارسات الفضلى، وتفعيل دورها وغايتها المنشودة في التنمية والتخطيط والتعاون الدولي، بما فيه مصلحة الوطن والمواطن وبالتالي تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في الوصول لأردن مزدهر ومنيع.

وقمنا خلال عام 2015 بالعمل وحسب توجيهات صاحب الجلالة على مواجهة التحديات الاقتصادية الصعبة وتحويلها الى فرص يستفاد منها في الاردن، وخصوصا فيما يتعلق بأزمة اللجوء السوري، وكذلك تحديد الخطوات المستقبلية لتحديد الاحتياجات، بالتعاون مع المجتمع الدولي والجهات المانحة ومنظمات الامم المتحدة والمؤسسات التمويلية الدولية وجميع الشركاء الدوليين، وذلك من خلال تطوير آليات العمل والتعاون لتوفير التمويل اللازم لخطة الاستجابة الاردنية لازمة السورية، والتخفيف من الاعباء التي يتحملها الاردن نتيجة استضافته الاعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين في مختلف القطاعات، لتمكين الاردن من الاستمرار بأداء دوره الانساني بخدمة وايواء هؤلاء اللاجئين.

وتمتلك الوزارة دوراً حيويّاً على صعيد تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال السياسات القطاعية التي تقترحها، والخطط وبرامج ومشاريع التنمية المختلفة التي تعدّها، وبالتشارك مع كافة الوزارات والمؤسسات المعنية، حيث قامت الوزارة بإطلاق وثيقة الاردن 2025، واعداد البرنامج التنموي التنفيذي 2016-2019، وتحديد الاحتياجات التنموية للمحافظات إضافة إلى قيام الوزارة بإجراء دراسات تقييم الأثر، وفقاً لمنهجية علمية تقيس مدى التقدم أو الانجاز نحو الأهداف المرسومة مسبقاً.



الرؤية:

نحو تنمية شاملة مستدامة

الرسالة:

"تنمية المجتمع الأردني وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً وثقافياً في ضوء حاجاته القائمة والمتوقعة لتحسين مستوى معيشة المواطن، من خلال التخطيط التشاركي على المستويين الوطني والمحلي، وتنسيق وتوفير المساعدات في اطار متكامل، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والدولية والمانحة ومؤسسات المجتمع المدني"

- روح الفريق
- التحسين المستمر
- الالتزام والانتفاء
- الشفافية
- المبادرة والابداع
- التعاون والتنسيق والتكامل مع الشركاء

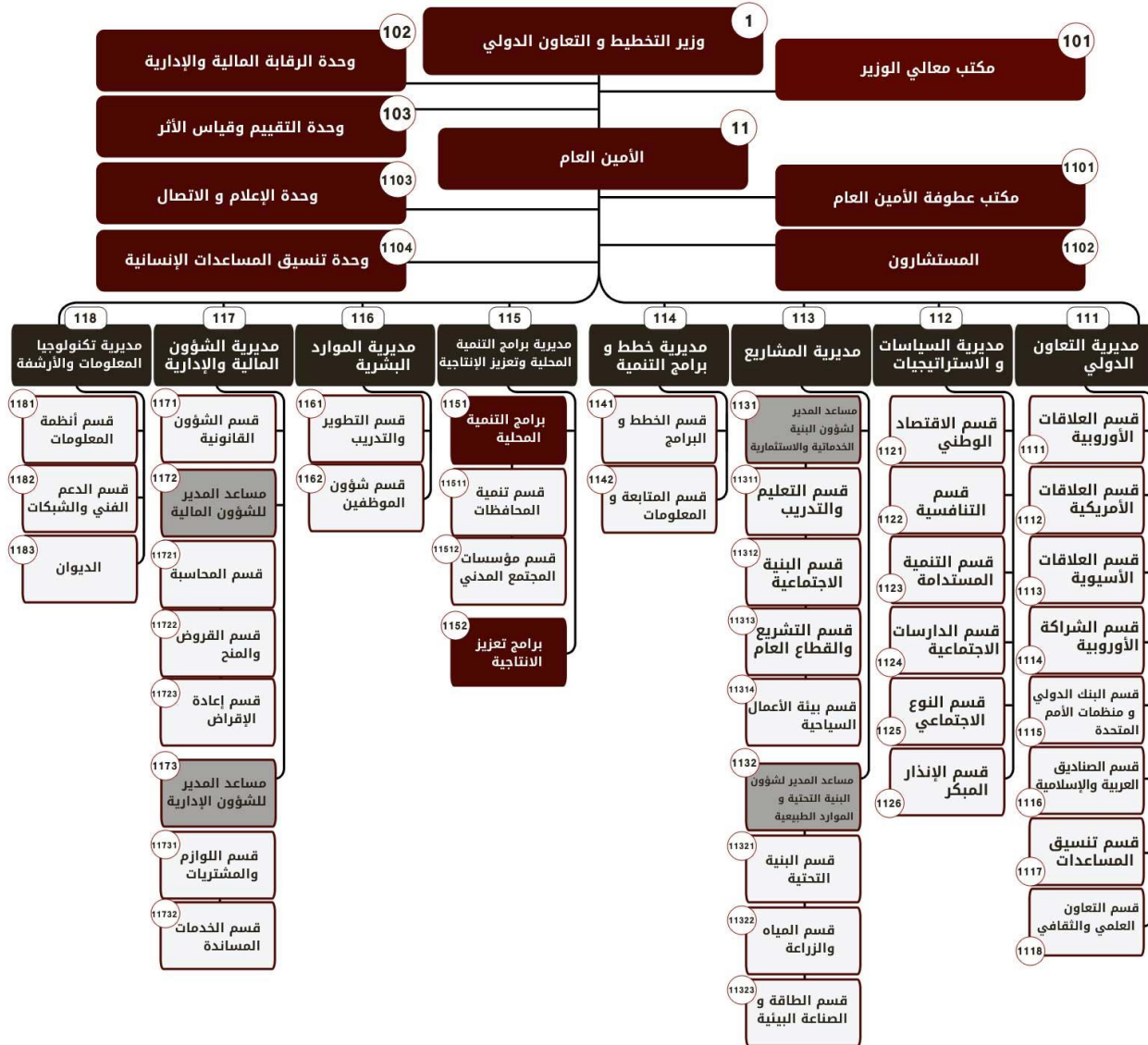
الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

- تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.
- تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.
- توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ.
- تعزيز اعتماد الاردنيين على انفسهم ومساعدة غير القادرين منهم في تلبية احتياجاتهم الاساسية

الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

- تطوير السياسات والبيئة الاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والمستدام
- رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة
- ضمان التنسيق والتكامل بين البرامج والمشاريع المختلفة في إطار التخطيط التنموي الشامل على المستويين الوطني والمحلي
- الاستغلال الأمثل للمساعدات المالية والفنية من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وفقاً للأولويات التنموية
- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً
- المساهمة في تنمية وتأهيل الموارد البشرية وفقاً للخطط والاستراتيجيات الوطنية

الهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي



1. محور التخطيط والمتابعة:

انطلاقاً من الدور المحوري لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فإنها تعتبر الجهة المعنية بالتخطيط على المستوى الوطني بوضع الخطط على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية والمساهمة في اقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتنمية المستدامة، وكذلك المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية والتدخلات اللازمة لتحسين مستوى الاداء الاقتصادي سعياً لرفع معدل النمو الاقتصادي .

ا. التخطيط على المستوى المحلي تقوم الوزارة بتبني مفاهيم وممارسات تنموية على مستوى صناعة السياسات لمعالجة العديد من الاختلالات في مجال التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف مناطق المملكة، وتوجيه برامجها لتلبية احتياجات اولويات التنمية في المحافظات، بالاستناد إلى الميزات النسبية والتنافسية والفرص الاستثمارية لكل محافظة، وبما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع ومتابعة القرار التنموي، وتمكين المواطنين والهيئات والفعاليات المحلية من تحديد احتياجاتهم وترتيب أولوياتهم للنهوض بمجتمعاتهم المحلية، والعمل بشكل متوازي لتعزيز القدرة الانتاجية للمحافظات وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، وتطوير الاقتصاديات المحلية وتعزيز إنتاجيتها، بالإضافة إلى تطوير قطاع التمويل الميكروي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب. المتابعة والتقييم: تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية على المستويين الوطني والمحلي، والتأكد من انعكاس آثارها المباشرة وغير المباشرة على المواطنين، وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المشاريع من خلال وضع السياسات الكفيلة بضمان فاعلية متابعة وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع التنموية، والإشراف على عملية تطبيقها والعمل على تحديثها باستمرار وتحديد الإجراءات والآليات التي سيتم استخدامها في عملية متابعة الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وضمن هذا المحور تندرج المهام والواجبات التالية:

1. المشاركة في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
3. متابعة تحقيق الأهداف والبرامج التنموية الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
4. وضع برامج وآليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستويين الوطني والمحلي في المحافظات والبلديات لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
5. المشاركة في تعزيز التنمية المحلية بما يحقق درجة عالية من التوازن التنموي بين المحافظات وحماية الطبقة الوسطى ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة المواطن.
6. تحسين السياسات التنموية وتعزيز المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني للقيام بمهامها تجاه المجتمع المحلي.
7. تصميم وتحليل إطار علمي وعملي شامل ومتكامل لدراسة الواقع التنموي في المحافظات للمساهمة في الحد من الفجوة التنموية وتلبية الأولويات التنموية التي حددتها المجتمعات المحلية، وموائمتها مع الميزات النسبية والتنافسية والقطاعات الرائدة المولدة لفرص العمل.

2. محور التعاون الدولي:

تسعى الوزارة إلى توفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وفقاً للخطط والبرامج التنموية للحكومة الاردنية وبالتنسيق مع كافة الجهات الاردنية المعنية بالإضافة الى البحث المستمر لايجاد مصادر ونوافذ تمويلية جديدة، باعتبارها حلقة وصل بين مجتمع المانحين (الدول والجهات المانحة والتمويلية) والوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، كما تقوم الوزارة وضمن هذا الإطار بالتعاون مع وزارة المالية في إدارة ملف الدين العام وطلبات الاقتراض الخارجي والمنح الموجهة لدعم الموازنة العامة.

تصنيف المتعاملين والخدمات والانجازات المقدمة

قائمة المتعاملين

يوضح الجدول أدناه تصنيف المتعاملين مع الوزارة:

رئاسة الوزراء	مجلس الوزراء اللجان الوزارية المختلفة
المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية	جميع الوزارات المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: البنك المركزي الأردني، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، هيئة الطيران المدني، هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة، دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية، دائرة العطاءات الحكومية. الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء المركزية، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنية، شركة السمرا لتوليد الكهرباء المراكز الوطنية: المركز الوطني للبحث والتطوير، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية الجامعات والمعاهد الحكومية دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية

الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل البري، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النووية، هيئة الطيران المدني

النقابات، المؤسسة التعاونية، التعاونيات

المنظمات المجتمعية وغير الحكومية مثل: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، مؤسسة نور الحسين، مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الهاشمي للتنمية البادية والجمعيات الخيرية والتعاونية.

وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) والوكالة الكندية للتنمية .

منظمات ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية: UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO / ESCWA / COMCEC / UNIFEM / IOM / UNESCO / WFP / UNHCR / IFAD.

الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.

الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا وبنك الإعمار الألماني والوكالة الدولية (KfW/GIZ)، فرنسا والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، إسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، النرويج، المملكة المتحدة، هولندا).

الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا).

مجموعة البنك الدولي بما فيها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومرفق البيئة العالمي (GEF).

الوكالة البريطانية للإنماء.

الوكالة الإسبانية للتنمية.

الصناديق العربية والإسلامية والإقليمية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية.

الجهات المانحة

جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية



تشارك وزارة التخطيط والتعاون الدولي منذ العام 2004 في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، وتعتبر الجائزة أحد نماذج التميز المتبعة عالمياً لتحسين الأداء، وتستند الجائزة في هيكلها إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تحقيق متطلباتها اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في الإدارة وعلى هذا الأساس تبنت الوزارة الأنظمة الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأنظمة إدارة الجودة وأنظمة الاتصال واستراتيجيات تطوير العنصر التكنولوجي وأنظمة إدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، وتعتبر الجائزة حافزاً للتغيير والتحسين المستمر.

وكانت الوزارة قد شاركت في الجائزة لأول مرة في الدورة الثانية (2005/2004) وحصلت في تلك الدورة على الجائزة الفضية عن فئة الوزارات، وحصلت الوزارة في الدورة الثالثة (2007/2006) على الجائزة الذهبية عن فئة الوزارات أيضاً، وفي الدورة الرابعة (2009/2008) فازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة البرونزية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة، وفازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة الفضية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة في الدورة الخامسة (2011/2010)، وفازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة الفضية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة في الدورة السادسة (2013/2012)، وتقوم الوزارة حالياً للتحضير بالاشتراك في الدورة السابعة (2015/2014).

الخدمات والانجازات المقدمة للمتعاملين

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات - وحدات - أقسام - موظفين) وعلى النحو الآتي:

المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين:

- مديرية خطط وبرامج التنمية
- مديرية المشاريع
- مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية
- مديرية السياسات والاستراتيجيات.
- مديرية التعاون الدولي.
- وحدة المساعدات الإنسانية.
- وحدة التقييم وقياس الأثر.

المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

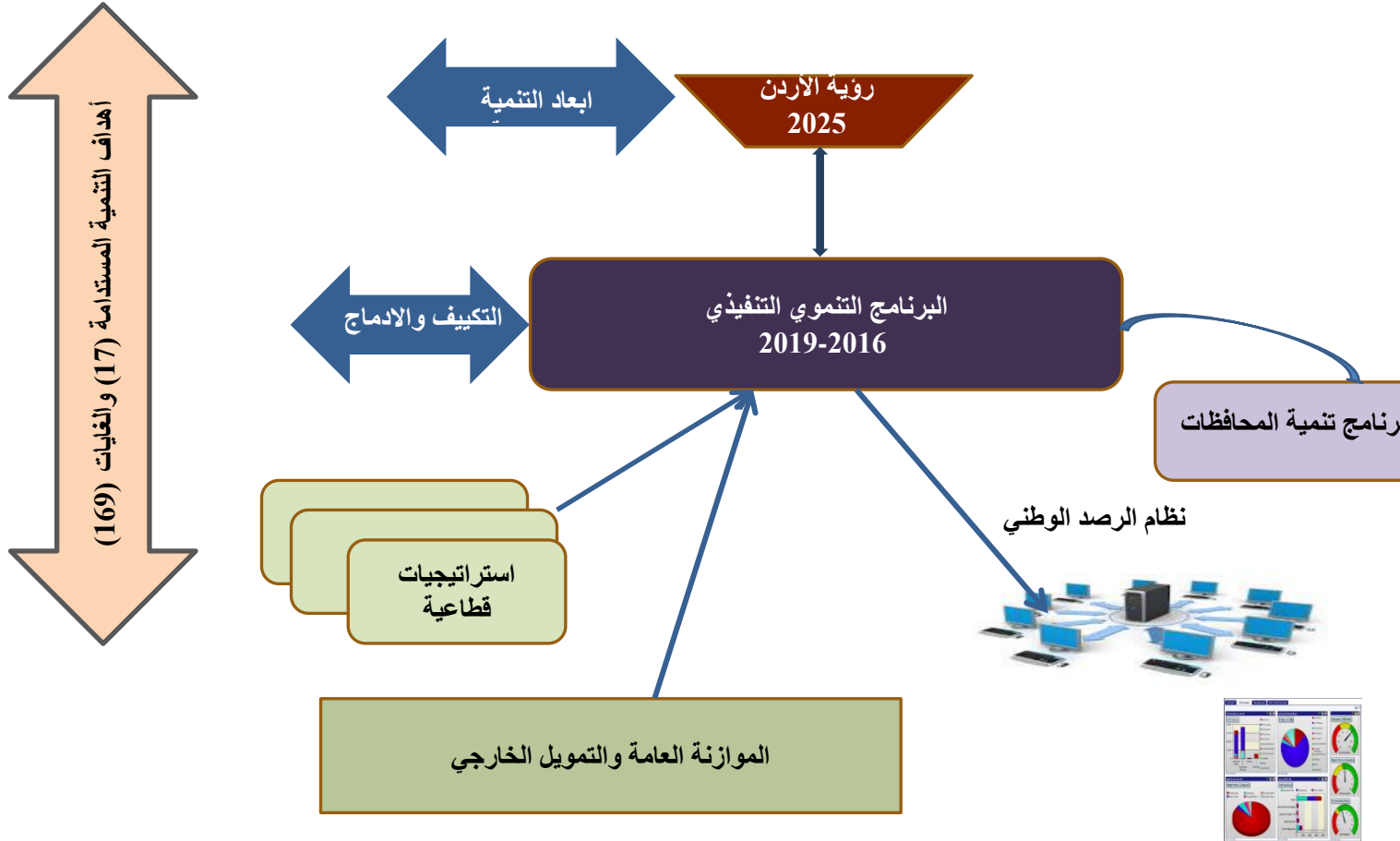
- مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة.
- وحدة الإعلام والاتصال.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية

أولاً: في مجال خطط وبرامج التنمية:

بهدف وضع مخرجات وثيقة الأردن 2025 موضع التنفيذ، فقد تم التوافق على إعداد برامج تنفيذية متوسطة الأمد، الأول 2016-2019، والثاني 2020-2022، والأخير 2023-2025، وقد تم الانتهاء من وضع البرنامج الأول بالاستناد الى الوثيقة والاستراتيجيات القطاعية والمستجدات في الاقتصاد الوطني للأعوام 2016-2019، واعتماد مبدأ مشاركة الجميع

في الاعداد كشركاء في تحقيق التنمية الشاملة، بالإضافة الى اتباع النهج الواقعي في تحليل الواقع التنموي في الأردن والانجازات المتحققة.

الترابطات



- جاء البرنامج شاملاً متكاملاً ليغطي كافة جوانب قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية آخذين بعين الاعتبار الترابط والتكامل فيما بينها، حيث قامت فرق العمل بتشخيص الواقع الحالي، وتحديد التحديات وبالتالي صياغة الأهداف القطاعية والأهداف المرحلية المحددة للأعوام 2016-2019، وربط تلك الأهداف بمبادرات "وثيقة الأردن 2025"، وتحديد الاجراءات لتحقيق تلك المبادرات من برامج ومشاريع وأية نشاطات أخرى كالتشريعات من قوانين وأنظمة.

- عملت فرق العمل القطاعية، واللجنة التنسيقية المشكلة لإعداد وثيقة الاردن 2025 على ادراج البرامج والمشاريع على اساس درجة الجاهزية ومدى ارتباطها في تحقيق المبادرات وبالتالي الأهداف المرحلية والقطاعية، آخذين بعين الاعتبار أيضاً القدرة الفنية والإدارية للجهة المسؤولة عن التنفيذ.

- احتوى البرنامج على (26) قطاع تنموي اقتصادي واجتماعي

- (2126) برنامج ومشروع قيد التنفيذ وجديد

- (579) مؤشر قياس أداء على ثلاث مستويات
- بلغت كلفة البرنامج للسنوات الاربع 2010-2016 (13,395) مليار دينار.
- العمل مع دائرة الموازنة العامة لتحديد المشاريع التي لم يتوفر لها تمويل في الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية المستقلة ووردت في البرنامج التنموي التنفيذي وبالتالي تحديد الفجوة التمويلية وترتيب المشاريع حسب الأولوية.
- ادماج أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة 2030 في البرنامج التنموي التنفيذي 2016-2019
- اعتبار برامج ومشاريع البرنامج المرجع في الحصول على التمويل الخارجي من قروض ميسرة أو منح، وفق الأولويات التي حددها مجلس الوزراء.
- اعتبار البرنامج التنموي التنفيذي الأساس لدى الجهات التمويلية في تحديد أولوياتها وبرامجها التمويلية التنموية.
- تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة الانجاز للبرنامج التنموي التنفيذي على مستوى البرامج والمشاريع ومؤشرات قياس الأداء.

ثانياً: في مجال المشاريع:

تعمل الوزارة على متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية، حيث تقوم بمتابعة هذه المشاريع فنياً ومالياً، وذلك من خلال القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع، والمشاركة في اللجان التوجيهية المعنية بإدارة المشاريع أو متابعة تنفيذها، وعقد الاجتماعات التنسيقية الدورية للاطلاع على التقارير المالية والفنية، ومناقشة المعوقات والتحديات والتي من الممكن أن تؤثر سلباً على تنفيذ المشروع، وتقديم التوصيات حول حلها أو تقليل أثرها، كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية لتنفيذ متطلبات الجهات الممولة فيما يتعلق بالوثائق والتقارير المطلوبة والإجراءات التي تنص اتفاقيات التمويل على ضرورة توفيرها أو اتخاذها من قبل الحكومة.

المنحة الخليجية: (2012 - 2015)

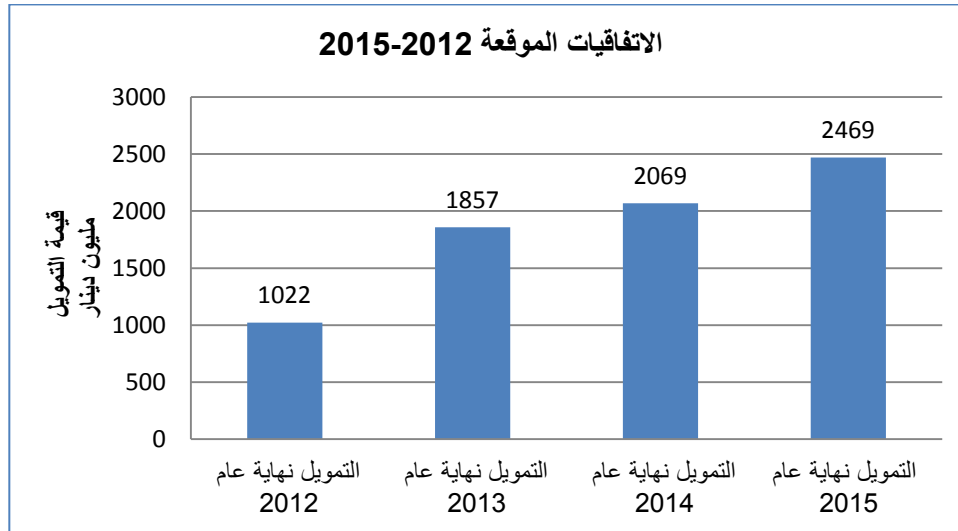
قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته (32) المنعقدة خلال شهر كانون الأول من عام 2011، تخصيص منحة بقيمة (5) مليار دولار أمريكي وذلك لتمويل المشاريع التنموية في المملكة الأردنية الهاشمية على مدى خمس سنوات حيث تم تقاسم هذا المبلغ بين كل من (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر) بمقدار (1.25) مليار دولار أمريكي من كل دولة.

المبالغ المودعة في البنك المركزي الأردني لحساب الصناديق الممولة

- قامت الصناديق الممولة بإيداع ما قيمته (2,325) مليون دولار في حساب البنك المركزي الأردني، الأمر الذي ساهم في زيادة احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، الموزعة كالتالي:
 - 250 مليون دولار من المنحة السعودية
 - 825 مليون دولار من المنحة الكويتية
 - 1,250 مليون دولار من المنحة الإماراتية

اتفاقيات التمويل الموقعة للمنحة الخليجية

- قيمة المنح الموقعة تبلغ حوالي (2,469) مليون دينار، ما نسبته حوالي (93%) من قيمة التمويل الكلي (المقدم من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة)، موزعة كالتالي:
 - الصندوق السعودي للتنمية، (865) مليون دينار
 - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، (886) مليون دينار
 - صندوق أبو ظبي للتنمية، (718) مليون دينار



- تم خلال عام 2015 التوقيع على اتفاقيات تمويل مشاريع بقيمة (564) مليون دولار، أي ما يعادل (400) مليون دينار، وفيما يلي المشاريع التي تم تمويلها:
 - المنحة الإماراتية
 - تطوير الجامعات الرسمية، وبقيمة (127) مليون دولار

- توسعة الصوامع، (70) مليون دولار
 - إنشاء ميناء الغاز البترولي المسال، (32) مليون دولار
- المنحة السعودية

- مستشفى الأميرة بسمه، (70) مليون دولار
 - إنشاء مختبرات الغذاء والدواء، وبقية (6) مليون دولار
 - مركز العلاج بالأشعة، وبقية (12) مليون دولار
 - إعادة تأهيل وصيانة مدينة الحسين الطبية، وبقية (36) مليون دولار
 - توسعة مركز الحسين للسرطان، وبقية (52) مليون دولار
 - ربط شبكة الألياف الضوئية، وبقية (50) مليون دولار
 - إعادة تأهيل الطريق الصحراوي، وبقية (65) مليون دولار
 - توسعة المدن الصناعية، وبقية (30) مليون دولار
- المنحة الكويتية

- تمويل إضافي برنامج دعم التعليم، وبقية (14) مليون دولار

- تبلغ القيمة الكلية لاتفاقيات التمويل التي لم يتم توقيعها لتاريخه، حوالي (189) مليون دينار، علماً بأنه قد تم مخاطبة الجهات الممولة بخصوصها، وهي مقسم كما يلي:
 - المنحة الإماراتية، (168) مليون دينار
 - المنحة السعودية، (21) مليون دينار

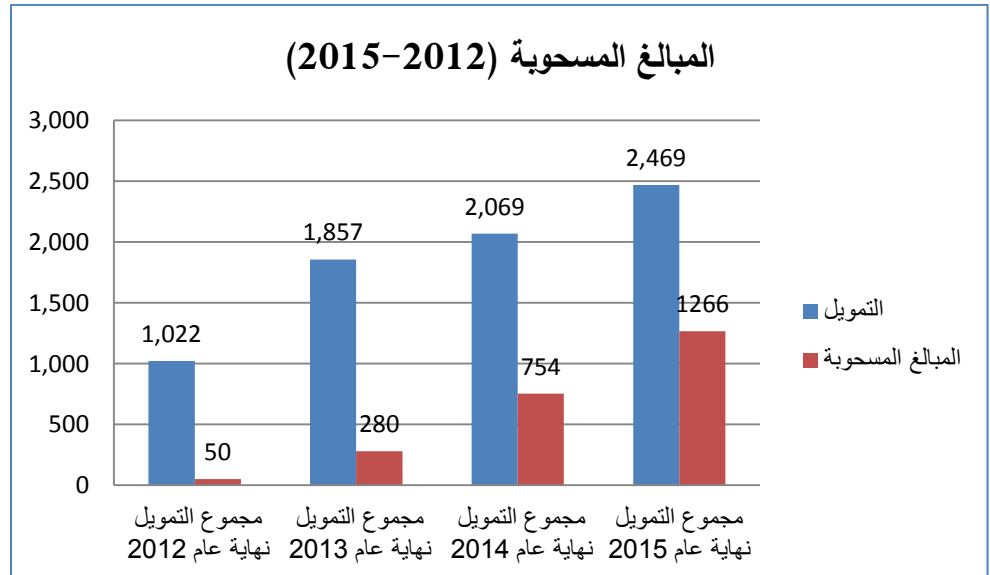
المشاريع الممولة موزعة حسب القطاعات

النسبة	الكلفة الكلية (مليون دينار)	القطاع
14.07%	347.32	الصحة
5.42%	133.91	التعليم العام
7.36%	181.79	التعليم العالي

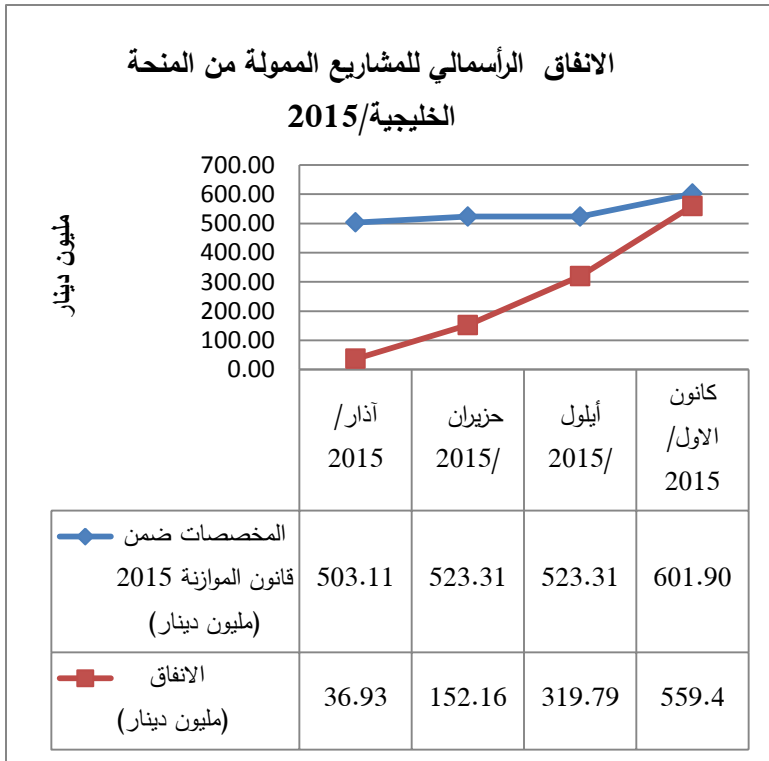
8.82%	217.90	المياه والري
14.96%	369.34	التنمية المحلية (ويشمل قطاع الزراعة وقطاع مكافحة الفقر وقطاع تنمية المحافظات)
4.10%	101.32	الاستثمار
21.62%	533.90	الطرق
4.71%	116.41	النقل العام
17.49%	431.97	الطاقة والثروة المعدنية
1.44%	35.45	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
99.99%	2469.31	المجموع

المبالغ المسحوبة من المنحة الخليجية

- تبلغ القيمة الكلية للمبالغ المالية التي تم سحبها من المنحة الخليجية لتاريخ 2015/12/31 حوالي (1,266) مليون دينار، وهي تعادل ما نسبته حوالي (51%) من المنح الموقعة خلال الفترة (2012-2015)، كما تعادل حوالي (61%) من المنح الموقعة خلال الفترة (2012-2014).



المنحة الخليجية/ موازنة 2015



- بلغ مجموع المبالغ التي تم رصدتها ضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015 حوالي (503) مليون دينار، أصبح بعد توقيع عدد من اتفاقيات التمويل لمشاريع جديدة خلال النصف الأول من العام 2015، حوالي (523) مليون دينار.

- تم إعداد دراسة شاملة للاحتياجات الفعلية لجميع المشاريع الممولة من المنحة الخليجية المدرجة ضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015 بهدف تعظيم الاستفادة من المنحة الخليجية خلال العام 2015، حيث تم تعديل قيم المنح الموقعة وإعداد المناقشات اللازمة بحيث تمت

زيادة المخصصات المالية المرصودة للمشاريع الممولة ضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015 لتصبح قيمة هذه المخصصات حوالي (602) مليون دينار.

- بلغت قيمة الإنفاق لنهاية كانون الأول/2015 حوالي (559) مليون دينار من المبالغ المخصصة ضمن موازنة عام 2015 لتنفيذ المشاريع الممولة من المنحة الخليجية ما نسبته (93%) من المبالغ المخصصة بعد التعديل، كما تبلغ هذه النسبة حوالي (107%) من المبالغ المالية المخصصة قبل التعديل.

- كما بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الممولة من حسابات الأمانات والسلف والمشاريع التي تنفذ مباشرة لنهاية كانون الأول/2015 حوالي (103) مليون دينار، وعليه فإن قيمة الإنفاق الكلي للمشاريع الممولة من المنحة الخليجية خلال العام 2015 بلغ حوالي (662) مليون دينار.

المشاريع الكبرى الممولة من خلال المنحة الخليجية

- برنامج البنية التحتية للمحافظات 2013، يتكون البرنامج من (281) مشروع، الجدول أدناه يوضح الوضع الحالي لهذه المشاريع :

البيان	العدد	المبالغ المخصصة (مليون دينار)	المبالغ المصروفة (مليون دينار)	المبالغ المتبقية (مليون دينار)
المشاريع المنتهية	191	24.99	22.47	2.52
المشاريع قيد التنفيذ	82	23.30	16.62	6.68
المشاريع قيد الطرح والإحالة	3	0.10	0.00	0.10
المشاريع قيد التحضير	5	0.72	0.03	0.69
المجموع	281	49.11	39.12	9.99

- برنامج البنية التحتية للمحافظات 2014، يتكون البرنامج من (349) مشروع، الجدول أدناه يوضح الوضع الحالي لهذه المشاريع :

البيان	العدد	المبالغ المخصصة (مليون دينار)	المبالغ المصروفة (مليون دينار)	المبالغ المتبقية (مليون دينار)
المشاريع المنتهية	154	23.41	22.03	1.38
المشاريع قيد التنفيذ	176	62.75	37.25	25.50
المشاريع قيد الطرح والإحالة	11	1.54	0.03	1.51
المشاريع قيد التحضير	8	1.14	0.13	1.01
المجموع	349	88.84	59.44	29.40

برنامج البنية التحتية للمحافظات 2015، يتكون البرنامج من (101) مشروع جديد، كما تضمن البرنامج تخصيص مبالغ إضافية للمشاريع المدرجة ضمن برنامج البنية التحتية للمحافظات 2013 والبرنامج للعام 2014، الجدول أدناه يوضح الوضع الحالي لهذه المشاريع :

البيان	العدد	المبالغ المخصصة (مليون دينار)	المبالغ المصروفة (مليون دينار)	المبالغ المتبقية (مليون دينار)
المشاريع المنتهية	13	0.95	0.93	0.02
المشاريع قيد التنفيذ	74	12.76	3.56	9.20
المشاريع قيد الطرح والاحالة	1	0.50	0.00	0.50
المشاريع قيد التحضير	13	1.19	0.00	1.19
المجموع	101	15.40	4.49	10.91

- مشروع طاقة الرياح، تبلغ قيمة المنحة المخصصة للمشروع حوالي (106.35) مليون دينار، ويتم من خلال المنحة تمويل عطاء الأعمال الاستشارية والأعمال الإنشائية والتوريدات اللازمة لاستكمال تشغيل المشروع، وتم البدء بتنفيذ المشروع بتاريخ 2014/9/7، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذه خلال عام 2016، وتبلغ نسبة إنجاز المشروع حتى نهاية عام 2015 حوالي (55%).

- مشاريع الطاقة المتجددة/ شمسية، تبلغ قيمة المنحة المخصصة لهذا المشروع حوالي (106.35) مليون دينار، وقد تم إحالة عطاء المشروع خلال شهر كانون الأول 2015.

- مشروع إنشاء ميناء الغاز الطبيعي المسال، تبلغ قيمة المنحة المخصصة للمشروع حوالي (46.09) مليون دينار، وقد تم سحبها بالكامل لتمويل عطاء الأعمال الاستشارية والأعمال الإنشائية، وتم افتتاح المشروع خلال شهر أيار 2015.

- إنشاء مشروع ميناء الغاز النفطي المسال، تبلغ قيمة المنحة المخصصة لهذا المشروع حوالي (23.04) مليون دينار، وقد تم افتتاح المشروع بتاريخ 2015/3/1.

- منشآت لتخزين المشتقات النفطية، تبلغ قيمة المنحة المخصصة لهذا المشروع حوالي (148.89) مليون دينار، تبلغ نسبة إنجاز المشروع حتى نهاية عام 2015 (40%).

- تجهيز مركز العلاج بالخلايا الجذعية، تبلغ قيمة المنحة المخصصة للمشروع حوالي (10.07) مليون دينار، تم طرح وإحالة 19 عطاء لتجهيز المركز، حيث تم الانتهاء من استلام الأجهزة وتركيبها خلال عام 2015.
- إعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء، تبلغ قيمة المنحة المخصصة للمشروع حوالي (10.07) مليون دينار، المشروع قيد التنفيذ وتبلغ قيمة الإنجاز لنهاية عام 2015 حوالي 38%.
- إنشاء وتجهيز مستشفى الأميرة بسمة، تبلغ قيمة المنحة المخصصة للمشروع حوالي (49.63) مليون دينار، تم توقيع اتفاقية التمويل بتاريخ 2015/2/3، يتم العمل على استكمال إجراءات تأهيل الشركات الأردنية والسعودية تمهيداً لطرح عطاءات الأعمال الاستشارية والإنشائية.
- مركز الحسين للسرطان، تبلغ قيمة المنحة السعودية المخصصة للمشروع حوالي (36.87) مليون دينار، كما تبلغ المنحة الإماراتية المخصصة للمركز حوالي (17.73) مليون دينار.
- تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية، تبلغ قيمة المنحة المخصصة للمشروع حوالي (23.99) مليون دينار، تم طرح وإحالة حوالي 65 عطاء لتحديث وتجهيز المختبرات والمشاغل لجميع الجامعات الرسمية، ومن المتوقع أن يتم استكمال تنفيذ جميع العطاءات مع نهاية عام 2017.
- تطوير الجامعات الرسمية، تبلغ قيمة المنحة المخصصة لهذا المشروع حوالي (89.97) مليون دينار، تمت الموافقة على التمويل بتاريخ 2015/4/1، يتكون البرنامج من (22) مشروع موزعة على الجامعات الرسمية باستثناء الجامعة الألمانية الأردنية، ويجري العمل على طرح وإحالة العطاءات.
- تهيئة وتأهيل شبكات مياه وصرف صحي وإنشاء محطات ضخ في مختلف المحافظات، تبلغ قيمة المنحة المخصصة لهذه المشاريع حوالي (146.23) مليون دينار، وقد تم طرح معظم العطاء، ومن المتوقع أن يتم استكمال تنفيذها خلال العام 2017.
- ربط الألياف الضوئية، تبلغ قيمة المنحة المخصصة لهذا المشروع حوالي (35.45) مليون دينار، تم توقيع اتفاقية التمويل بتاريخ 2015/5/19. يتكون المشروع من ثلاث عطاءات، ويجري العمل على تحضير وثائق العطاءات.

- طريق الأزرق العمري، تبلغ قيمة المنحة المخصصة لهذا المشروع حوالي (109.9) مليون دينار، تم توقيع اتفاقية التمويل بتاريخ 2014/5/11، ويجري العمل على تحضير وثائق العطاء.
- صيانة الطريق الصحراوي، تبلغ قيمة المنحة المخصصة لهذا المشروع حوالي (109.9) مليون دينار، تم توقيع اتفاقية التمويل بتاريخ 2015/11/30، ويجري العمل على تحضير وثائق العطاء.
- إنشاء المدن الصناعية (جرش، الطفيلة، السلط، مادبا)، تبلغ قيمة المنحة المخصصة لهذا المشروع حوالي (21.27) مليون دينار، تم توقيع اتفاقية التمويل بتاريخ 2015/5/19، ويجري العمل على تحضير وثائق العطاءات.
- مشروع توسعة الصوامع، تبلغ قيمة المنحة المخصصة لهذا المشروع حوالي (49.98) مليون دينار، تم إحالة عطاء مشروع صوامع الجويذة، خلال شهر كانون الأول 2015، يجري العمل على تحضير الدراسات اللازمة ووثائق عطاء تنفيذ مشروع صوامع العقبة.

ثالثاً: في مجال التعاون الدولي:

حجم المساعدات الخارجية خلال فترة الأعوام (2005-2015)

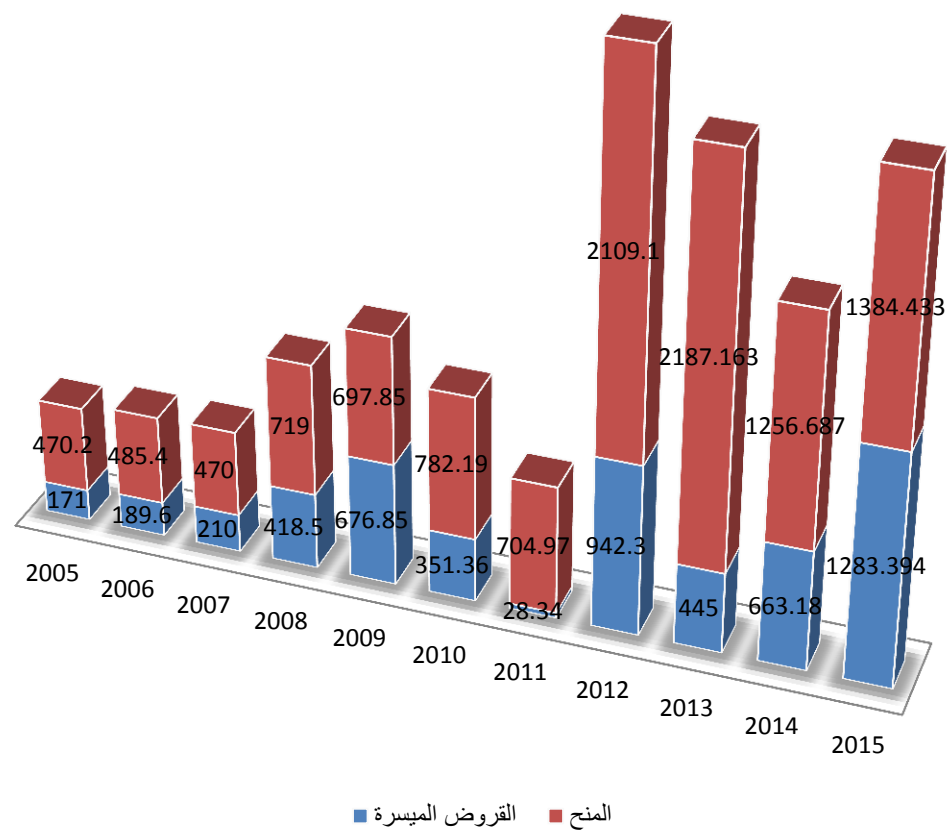
بلغ حجم المساعدات الخارجية من (منح وقروض ميسرة) الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية والتي تم التزام بها وتوقيع اتفاقياتها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال فترة الأعوام (2005-2015) ما مجموعه نحو (16.646) مليار دولار، حيث بلغت قيمة المنح الملتزم بها خلال تلك الفترة ما مجموعه نحو (11.267) مليار دولار، فيما بلغت قيمة القروض الميسرة المتعاقد عليها نحو (5.38) مليار دولار. وفيما يلي ملخص عن حجم هذه المساعدات:

(مليون دولار)

السنة	منح	قروض ميسرة	الإجمالي
2005	470.2	171	641.2
2006	485.4	189.6	675
2007	470	210	680
2008	719	418.5	1137.5
2009	697.85	676.85	1374.7
2010	782.19	351.36	1133.5
2011	704.97	28.34	733.31
2012	2109.1	942.3	3051.4

2632.163	445	2187.163	2013
1919.867	663.18	1256.687	2014
2667.827	1283.394	1384.433	2015
16646.467	5379.53	11266.993	المجموع

حجم المساعدات الخارجية التي تم توقيع اتفاقياتها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي
خلال فترة الأعوام (2005-2015)



إجمالي قيمة المساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2015

بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها للأردن (منح وقروض ميسرة) من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية والتي تم توقيع اتفاقياتها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام 2015 ما مجموعه نحو (2.668) مليار دولار، حيث بلغت قيمة المنح الملتزم بها ما مجموعه نحو (1.384) مليار دولار، فيما بلغت القروض الميسرة المتعاقد عليها ما مجموعه نحو (1.283) مليون دولار.

يتم صرف قيمة المساعدات الخارجية التي تم التوقيع على اتفاقياتها بشقيها (المنح، والقروض الميسرة) لتمويل الأولويات الوطنية والمشاريع التنموية وفقاً للمدة الزمنية التي يتطلبها تنفيذ البرنامج/ المشروع، وغالباً تتراوح فترات تنفيذ هذه المشاريع ما بين (2- 5) سنوات، باستثناء تلك الموجهة للدعم المباشر للموازنة العامة، كما يتم السحب من هذه المنح والمساعدات وفقاً للتدفقات النقدية الملتزم بها حسب الاتفاقيات الموقعة مع الجهة المانحة من حيث القيمة والتوقيت والمتطلبات اللازمة لاستحقاق دفعات التمويل وحسب تقدم سير العمل في البرامج والمشاريع.

المُلخَص التالي يبين توزيع المساعدات الخارجية ما بين دعم الموازنة العامة وأولويات المشاريع التنموية خلال العام 2015:

(مليون دولار)

القيمة	أولاً: المنح
538.68	(1) منح موجهة لدعم الموازنة العامة
718.007	(2) منح موجهة لدعم أولويات ومشاريع تنموية
1384.433	مجموع المنح
القيمة	ثانياً: القروض الميسرة
613.4	(1) قروض ميسرة موجهة لدعم الموازنة العامة
669.994	(2) قروض ميسرة موجهة لدعم أولويات ومشاريع تنموية

1283.394	مجموع القروض الميسرة
2667.827	المجموع الكلي

ملخص توزيع المساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2015

حسب الجهة المانحة

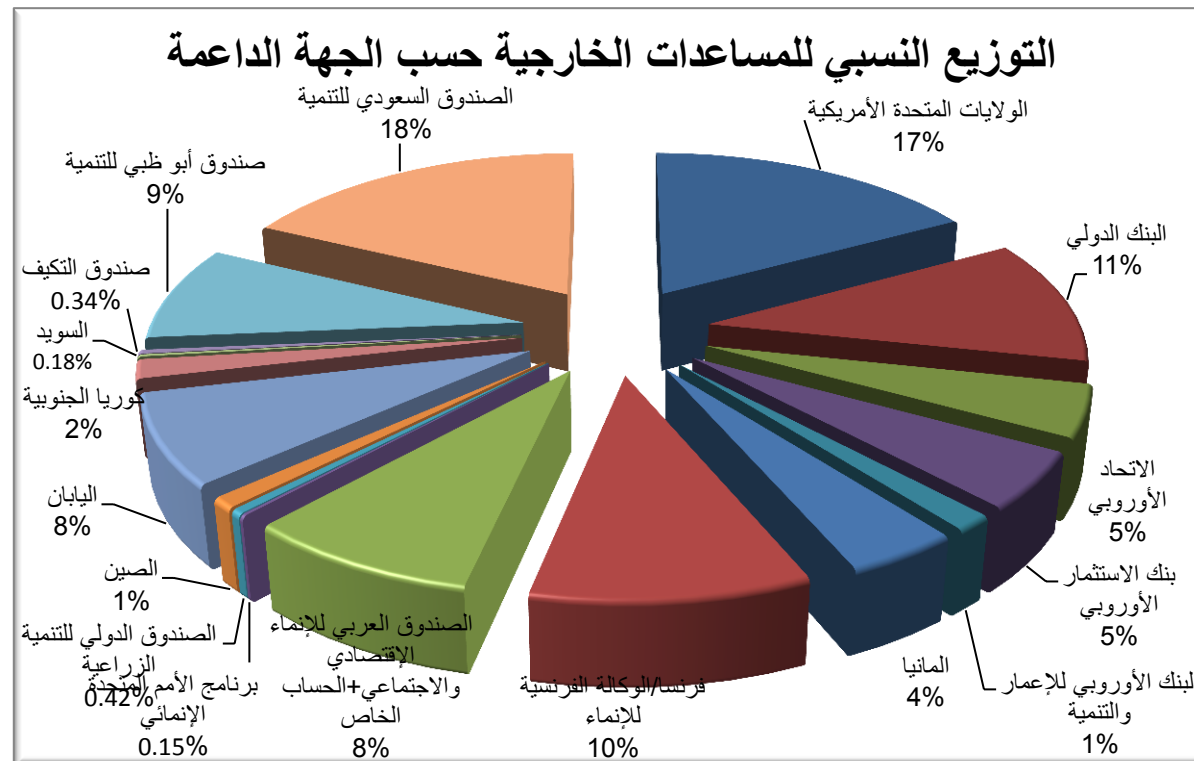
(مليون دولار)

الجهة المانحة	قيمة المنح	قيمة القروض الميسرة	المجموع
1. الولايات المتحدة الأمريكية	454.8	–	454.8
2. البنك الدولي	0.587	300	300.587
3. الاتحاد الأوروبي	123.45	–	123.45
4. بنك الاستثمار الأوروبي	7.586	126	133.586
5. البنك الأوروبي للإعمار والتنمية	5.5	32	37.5
6. ألمانيا	76.598	33.05	109.648
7. فرنسا/الوكالة الفرنسية للأنماء	–	265.3	265.3
8. السويد	5	–	5
9. اليابان	17.62	196	213.62
10. كوريا الجنوبية	2.3	42.804	45.104
11. الصين	25.26	–	25.26
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	4.05	–	4.05
13. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	0.5	10.84	11.34

المجموع	قيمة القروض الميسرة	قيمة المنح	الجهة المانحة
176.082	174.1	1.982	14. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
50	50	-	15. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي/ الحساب الخاص
321	-	321	16. الصندوق السعودي للتنمية/ المنحة الخليجية
153.3	53.3	100	17. الصندوق السعودي للتنمية
229	-	229	18. صندوق ابو ظبي للتنمية/ المنحة الخليجية
9.2	-	9.2	19. صندوق التكيف (Adaptation Fund)
2667.827	1283.394	1384.433	المجموع



التوزيع النسبي للمساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2015
حسب الجهة المانحة



(1) المنح الملتزم بها والموجهة لدعم برامج واولويات وطنية تنموية:

(مليون دولار)

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
الاتحاد الأوروبي	نافذة الاتحاد الأوروبي الخاصة ببناء وتحسين القدرات في مجال التعليم العالي (إيراسموس+)	5.6	23/4/2015	التعليم والتعليم العالي	على المستوى الوطني
	دعم وزارة التربية والتعليم للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين	62	28/7/2015	دعم موازنة لقطاع التعليم	محافظات الشمال
	مهارات التشغيل والاندماج الاجتماعي	55.85	8/11/2015	دعم موازنة لقطاع التشغيل	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (1)		123.45			
بنك الاستثمار الأوروبي/صندوق التحول لشراكة دوفيل	دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.85	28/1/2015	الصناعات الصغيرة والمتوسطة	على المستوى الوطني
	المساعدة الفنية لتنفيذ المبادرة الإقليمية لتطوير الخدمات اللوجستية لخمس دول هي الأردن ومصر والمغرب وتونس والجزائر (القيمة الكلية للمشروع 3.4 مليون دولار)	0.68	2/2/2015	النقل	على المستوى الوطني
	المساعدة الفنية لتنفيذ المشروع الإقليمي حول دعم وإنشاء ممرات التجارة والنقل	2.63	10/2/2015	النقل	على المستوى الوطني
	تعزيز الاشتغال المالي من خلال الخدمات المالية	0.426	30/7/2015	الخدمات المالية	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (2)		7.586			

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
برنامج الأمم المتحدة الانمائي	إعداد أول تقرير وطني محدث حول التغير المناخي لفترة سنتين بالأردن	0.45	5/5/2015	البيئة	على المستوى الوطني
	دعم إعداد وتنفيذ استراتيجية الشباب وتشجيع الاندماج والمشاركة الحقيقية للشباب	1.5	23/7/2015	تنمية الشباب	على المستوى الوطني
	إدماج أحكام اتفاقيات ريو في السياسات القطاعية الوطنية	2.1	10/5/2015	البيئة	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (3)		4.05			
الصندوق السعودي للتنمية/ منحة دول مجلس التعاون الخليجي	إنشاء وتجهيز مستشفى الأميرة بسمة	70	3/2/2015	الصحة	اريد
	إنشاء مختبرات الغذاء	6		الصحة	على المستوى الوطني
	مركز العلاج بالأشعة	12		الصحة	اريد
	إعادة تأهيل وصيانة مدينة الحسين الطبية	36		الصحة	عمان
	توسعة مركز الحسين للسرطان	52		الصحة	عمان
	شبكة الالياف الضوئية في منطقة إقليم الوسط	50	19/5/2015	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	مادبا، عمان، البلقاء، الزرقاء
	انشاء المدن الصناعية في محافظات (مأدبا، الطفيلة، السلط، جرش)	30		دعم الاستثمار (بنية تحتية)	مادبا، الطفيلة، السلط، جرش
	مشروع صيانة وإعادة تأهيل الطريق الصحراوي (R15)	65	30/11/2015	البنية التحتية	على المستوى الوطني

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
مجموع فرعي (4)		321			
الصندوق السعودي للتنمية	دعم المشاريع ذات الأولوية للمجتمعات الاردنية المستضيفة للاجئين السوريين	100	30/11/2015	الصحة والمياه والتعليم	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (5)		100			
صندوق ابو ظبي للتنمية/ منحة دول مجلس التعاون الخليجي	انشاء ميناء الغاز البترولي المسال في مدينة العقبة	32.5	1/4/2015	الطاقة	العقبة
	توسعة الصوامع الجويده والعقبة	70.5		البنية التحتية	عمان، العقبة
	تطوير الجامعات الرسمية	126		التعليم العالي	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (6)		229			
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	التتبع الالكتروني لدائرة الجمارك	0.993	4/10/2015	تسهيل التجارة وتشجيع الاستثمار	على المستوى الوطني
	شراء رادار طقس متطور	0.989	28/12/2015	النقل	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (7)		1.982			
اليابان	تجهيزات ومعدات طبية لوزارة الصحة الأردنية	8.4	11/3/2015	الصحة	على مستوى الوطني
	معدات ومستلزمات طبية والخدمات التابعة لها لصالح كل من وزارة الصحة ومستشفى الأمير حمزة	8.4		الصحة	المستوى الوطني
	مخصصات إضافية لمشروع بناء متحف البتراء	0.82		السياحة	معان/ البتراء

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
مجموع فرعي (8)					
ألمانيا/بنك الإعمار الألماني	مشروع تزويد المياه للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين في الأردن - خط انابيب عاقب	11.2	25/2/2015	المياه والصرف الصحي	المفرق
	تزويد المياه وخدمات الصرف الصحي للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين	11.2	26/4/2015	المياه والصرف الصحي	اريد، المفرق، عجلون، جرش
	المنحة الخاصة لإعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ مشروع سد الملك طلال (Hydro Power King Talal Dam)	0.658	28/5/2015	الطاقة	جرش
	منحة تمويل تنفيذ الدراسات التحضيرية لمشروع إدارة النفايات الصلبة	0.845	5/7/2015	النفايات الصلبة	على مستوى الوطني
	إنشاء محطة طاقة شمسية لإنتاج الكهرباء في مخيم الزعتري والمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين	16.465	28/12/2015	الطاقة	اريد، المفرق، عجلون، جرش
مجموع فرعي (9)					
ألمانيا/الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	حماية البيئة والتنوع البيولوجي في الأردن	4.4	20/8/2015	البيئة	على مستوى الوطني
	الإدارة اللامركزية لمياه الصرف الصحي للتكيف مع تغير المناخ في الأردن	7.3	20/8/2015	المياه والصرف الصحي	على مستوى الوطني
	تحسين كفاءة الطاقة في سلطة المياه	2.6	20/8/2015	الطاقة	على مستوى الوطني
	دعم المجتمعات المستضيفة استجابة للأزمة اللاجئين السوريين	1.74	20/8/2015	النفايات الصلبة	اريد، المفرق، عجلون، جرش

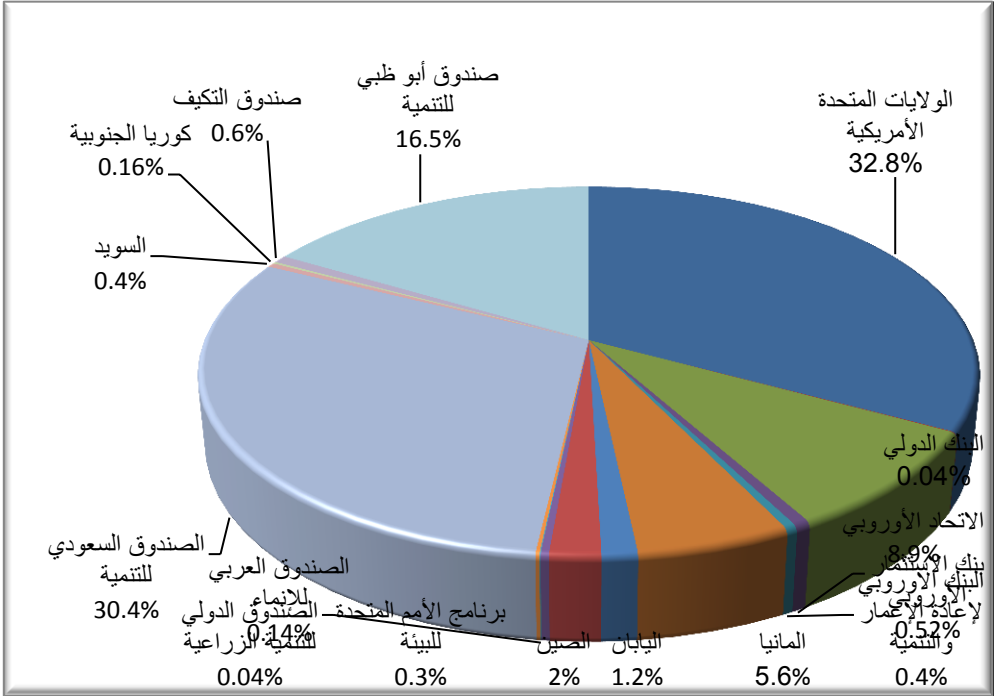
الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
	تحسين كفاءة استخدام المياه المجتمعية من خلال التعاون السلطات الدينية	2.8	20/8/2015	المياه والصرف الصحي	على مستوى الوطني
	إدارة المياه العادمة اللامركزية في مدارس المجتمعات المستضيفة	4.5	20/8/2015	المياه والصرف الصحي	اريد، المفرق، عجلون، جرش
	مشروع الإدارة اللامركزية المتكاملة للحماة	4.4	22/10/2015	المياه والصرف الصحي	على مستوى الوطني
	مشروع تحويل النفايات إلى طاقة	3.84	13/12/2015	الطاقة	على مستوى الوطني
	مشروع تدريب الشباب الاردنيين والسوريين من خلال التعليم الأكاديمي والتدريب	4.65	31/12/2015	التعليم العالي	على مستوى الوطني
مجموع فرعي (10)		36.23			
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	التنمية الريفية والتشغيل	0.5	25/3/2015	التشغيل	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (11)		0.5			
الولايات المتحدة الأمريكية	منحة القمح 100 ألف طن	25.1	6/5/2015	دعم موازنة لقطاع الزراعة والأمن الغذائي والمياه	على المستوى الوطني
	منحة الدعم النقدي	231.4	21/9/2015	دعم الموازنة العامة	على المستوى الوطني

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
	اتفاقية تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين	133.5		الصحة، التعليم، التنمية الاجتماعية، البيئة	على المستوى الوطني
	اتفاقية تعزيز المساواة الديمقراطية	35.7		العدالة والحاكمة الرشيدة	على المستوى الوطني
	اتفاقية دعم التنمية الاقتصادية	29.1		البنية التحتية، البيئة، دعم القطاع الخاص، تسهيل التجارة وتشجيع الاستثمار	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (12)		454.8			
السويد	المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية	5	7/7/2015	النفائات الصلبة	اربد، المفرق، جرش، عجلون
مجموع فرعي (13)		5			
صندوق التكيف (Adaptation) (Fund	زيادة قدرة المجتمعات الفقيرة والأكثر حاجة للتكيف مع تأثيرات التغير المناخي في الأردن من خلال تنفيذ مشاريع مبتكرة في قطاعي المياه والزراعة دعماً لمشروع التكيف مع	9.2	15/6/2015	البيئة/ التكيف المناخي	إربد، البلقاء، الكرك، ومعان

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
	التغير المناخي في الأردن				
مجموع فرعي (14)		9.2			
الصين	منحة عينية سيتم استغلالها لتمويل معدات ومواد لشبكات المياه في المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين	4.8	10/9/2015	المياه	على المستوى الوطني
	اتفاقية تعاون في مجال التعاون الاقتصادي والفني لتقديم منحة سيتم استغلالها لتمويل مشاريع حيوية كإعادة تأهيل طريق السلط العارضة وبناء جامعة اردنية - صينية	20.46	9/9/2015	نقل تعليم	البلقاء
مجموع فرعي (15)		25.26			
كوريا الجنوبية	دعم جهود ازالة الألغام للهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل	0.3	1/9/2015	دعم مؤسسي	اريد والبلقاء
	إنشاء مدرسة جديدة لاستيعاب الطلبة الأردنيين والسوريين في إيدون/ محافظة اريد	2	31/12/2015	التعليم	اريد
مجموع فرعي (16)		2.3			
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	دعم تنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي في شرق محافظة الزرقاء	5.5	17/12/2015	المياه والصرف الصحي	الهاشمية/شرق الزرقاء
مجموع فرعي (17)		5.5			
البنك الدولي	مشروع تعزيز المساءلة لتحسين خدمات التعليم	0.587	23/6/2015	التعليم	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (18)		0.587			

المحافظة	القطاع	تاريخ التوقيع	قيمة المنحة	المشروع	الجهة المانحة
			1384.433		مجموع المنح الموجهة لدعم أولويات ومشاريع وطنية

التوزيع النسبي لإجمالي قيمة المنح الملتزم بها خلال العام 2015
حسب الجهة المانحة



تفاصيل البرامج والمشاريع الممولة من خلال المساعدات الخارجية الملتزم بها
وتم توقيع اتفاقياتها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام 2015

أولاً: المنح:

(2) المنح الملتزم بها والموجهة لدعم الموازنة العامة:

(مليون دولار)

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	ملاحظات
الولايات المتحدة الأمريكية	منحة الدعم النقدي	231.4	21/9/2015	
	منحة القمح 100 ألف طن	25.1	6/5/2015	
الإتحاد الأوروبي	دعم وزارة التربية والتعليم للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين (منحة قطاعية لدعم الموازنة)	62	28/7/2015	
	مهارات التشغيل والاندماج الاجتماعي	55.85	8/11/2015	
المجموع		374.350		

ثانياً: القروض الميسرة:

1) القروض الميسرة المتعاقد عليها والموجهة لدعم الموازنة العامة:

الجهة الداعمة	المشروع	قيمة القرض بالعملة الأصلية	قيمة القرض (مليون دولار)	تاريخ التوقيع	ملاحظات
اليابان	قرض سياسة التنمية	24 مليار ين ياباني	196	27/5/2015	تم تحويل كامل قيمة القرض لحساب الخزينة العامة
البنك الدولي	قرض سياسة التنمية (قطاعي المياه والطاقة)	250	250	9/10/2015	تم تحويل كامل قيمة القرض لحساب الخزينة العامة
الوكالة الفرنسية للإنماء	قرض سياسة قطاع المياه	150 مليون يورو	167.4	11/10/2015	تم تحويل الدفعة الأولى بقيمة () الى حساب الخزينة العامة وسيتم تحويل الدفعة الثانية خلال العام

الجهة الداعمة	المشروع	قيمة القرض بالعملة الأصلية	قيمة القرض (مليون دولار)	تاريخ التوقيع	ملاحظات
					2016
المجموع (مليون دولار)		613.4			

(2) القروض الميسرة الموجهة لدعم برامج وأولويات وطنية تنموية:

(مليون دولار)

الجهة الداعمة	المشروع	قيمة القرض بالعملة الأصلية	قيمة القرض (مليون دولار)	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
البنك الدولي	التمويل الإضافي لمشروع التنمية الشامل لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة	50	50	17/4/2015	المشاريع الصغيرة والمتوسطة	على المستوى الوطني (مع التركيز على استهداف المحافظات اكثر من العاصمة)
مجموع فرعي (1)		50				
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي	دعم مؤسسات ومشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة		100	7/4/2015	المشاريع الصغيرة والمتوسطة	على المستوى الوطني

الجهة الداعمة	المشروع	قيمة القرض بالعملة الأصلية	قيمة القرض (مليون دولار)	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
والاجتماعي	دعم مؤسسات ومشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة (الحساب الخاص)		50	28/12/2015	المشاريع الصغيرة والمتوسطة	على المستوى الوطني
	دعم مشاريع البنية التحتية في إقليم البترا التنموي السياحي		19.7	28/12/2015	البنية التحتية	معان
مجموع فرعي (2)		169.7				
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	التنمية الريفية والتشغيل		10.84	25/3/2015	التشغيل	عجلون وجرش والبلقاء ومادبا والمفرق
مجموع فرعي (3)		10.84				
ألمانيا/بنك الإعمار الألماني	برنامج إدارة مصادر المياه-المرحلة الثالثة/الشريحة الثانية		33.05	17/9/2015	المياه والصرف الصحي	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (4)		33.05				
الوكالة الفرنسية للإنماء	مشروع جر مياه وادي العرب/المرحلة الثانية		43	11/10/2015	المياه والصرف الصحي	اربد، المفرق، عجلون، جرش
	مشروع الممر الأخضر لشركة الكهرباء الوطنية		54.9	11/10/2015	الطاقة	على المستوى الوطني

الجهة الداعمة	المشروع	قيمة القرض بالعملة الأصلية	قيمة القرض (مليون دولار)	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
						(معان!)
مجموع فرعي (5)		97.9				
بنك الاستيراد والتصدير الكوري	قرض تكميلي لاستكمال مشروع المفاعل البحثي التدريبي في جامعة العلوم والتكنولوجيا		12.804	28/10/2015	طاقة تعليم	اربد
	استكمال مشروع صرف صحي ناعور		30	15/12/2015	صرف صحي	العاصمة
مجموع فرعي (6)		42.804				
بنك الاستثمار الأوروبي	مشروع الممر الأخضر لشركة الكهرباء الوطنية	72	72	8/11/2015	الطاقة	على المستوى الوطني (معان!)
	مشروع مياه وادي العرب (المرحلة الثانية)	54	54	8/11/2015	المياه والصرف الصحي	اربد، المفرق، عجلون، جرش
مجموع فرعي (7)		126				
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	دعم تنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي في شرق محافظة الزرقاء	14	14	17/12/2015	المياه والصرف الصحي	الزرقاء
مجموع فرعي (8)		14				
مجموع القروض الميسرة الموجهة لدعم برامج وأولويات وطنية تنموية		544.294				

الجهة الداعمة	المشروع	قيمة القرض بالعملة الأصلية	قيمة القرض (مليون دولار)	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة

(3) القروض الميسرة بكفالة الحكومة

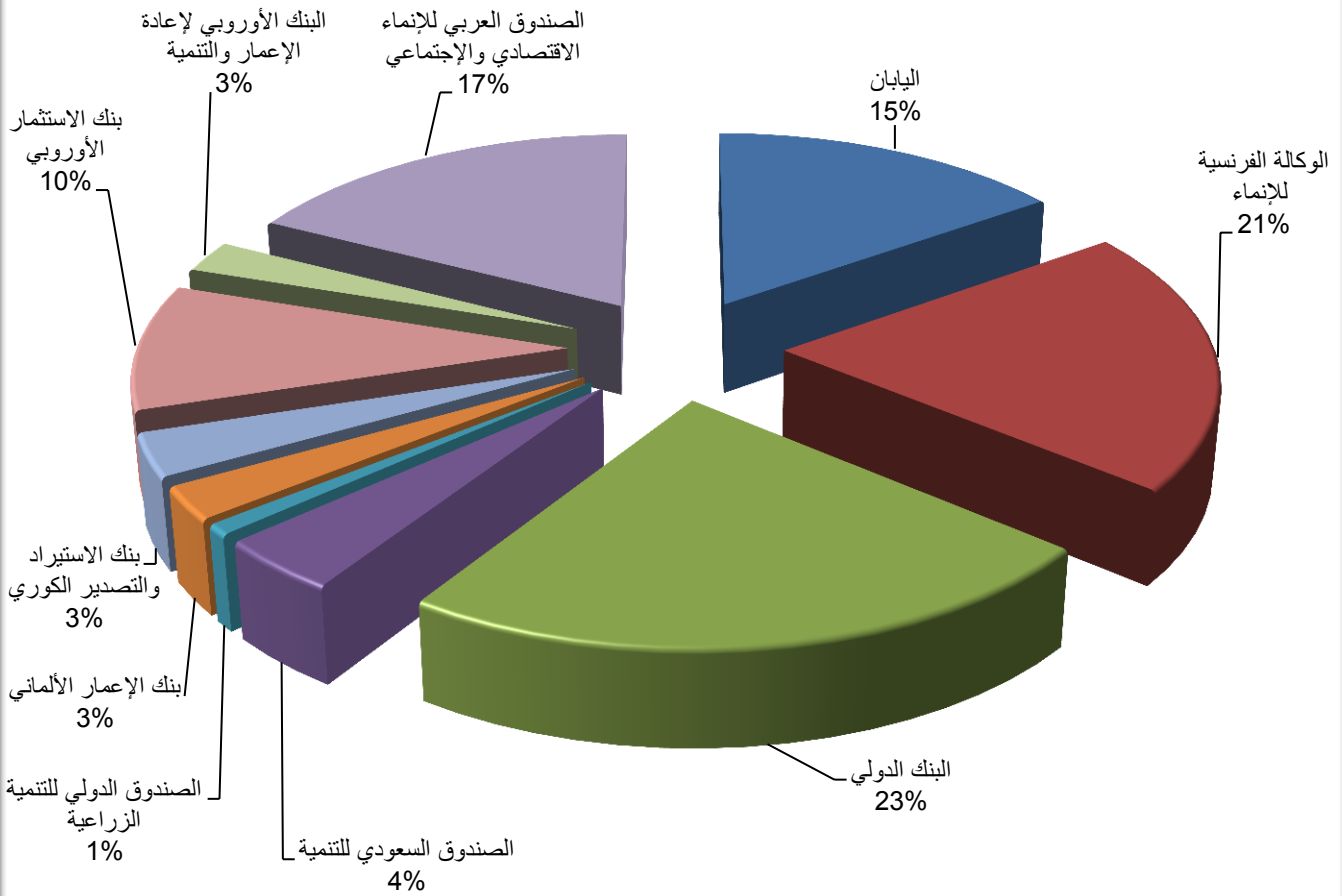
(مليون دولار)

الجهة الداعمة	المشروع	قيمة القرض بالعملة الأصلية	قيمة القرض (مليون دولار)	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظة
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	دعم مشروع لأمانة عمان الكبرى لإدارة النفايات الصلبة في عمان، وذلك بهدف تمويل المرحلة الثانية من المشروع والمتعلقة بإنشاء محطة لجمع واستخراج الغاز الحيوي لتوليد الكهرباء		18	15/5/2015	إدارة النفايات الصلبة	العاصمة
مجموع فرعي (1)		18				
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	مشروع توسعة محطة كهرباء السمرا		54.4	17/5/2015	الطاقة	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (2)		54.4				
الصندوق السعودي للتنمية	مشروع الوحدة البخارية الرابعة لمحطة توليد كهرباء السمرا (الدورة المركبة)		53.3	30/11/2015	الطاقة	على المستوى الوطني
مجموع فرعي (3)		53.3				

المحافظة	القطاع	تاريخ التوقيع	قيمة القرض (مليون دولار)	قيمة القرض بالعملة الأصلية	المشروع	الجهة الداعمة
125.7					مجموع القروض الميسرة بكفالة الحكومة	

التوزيع النسبي للقروض الميسرة الملتزم بها عام 2015

حسب الجهة الداعمة



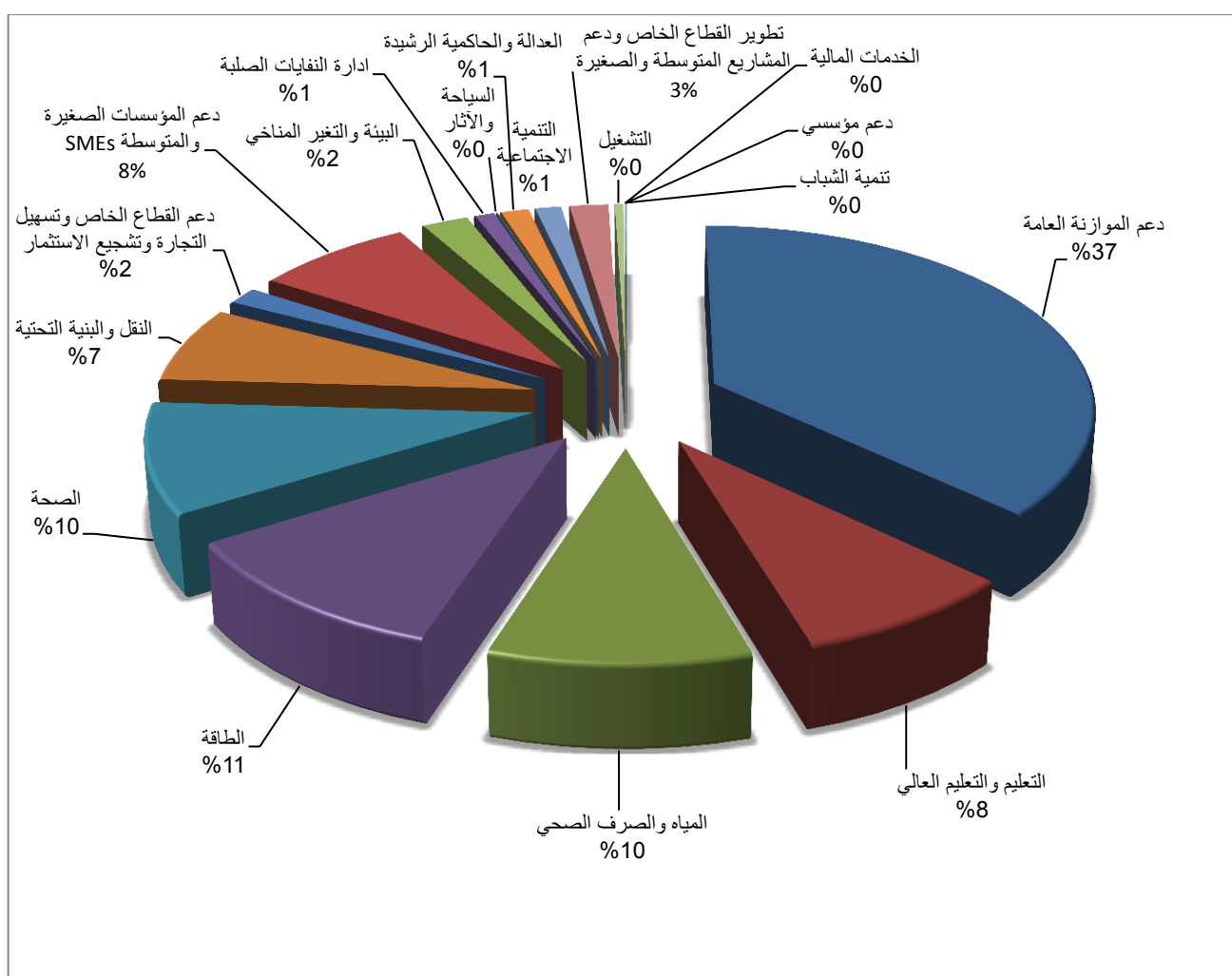
أبرز القطاعات التنموية التي استفادت من المساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2015

(مليون دولار)

أبرز القطاعات	عدد المشاريع	مجموع التمويل	قيمة المنح	قيمة القروض الميسرة
1. دعم الموازنة العامة	7	987.75	374.35	613.4
2. التعليم والتعليم العالي	9	222.174	215.772	6.402
3. المياه والصرف الصحي	14	259.08	85.03	174.05
4. الطاقة	10	297.065	56.063	241.002
5. الصحة	9	259.515	259.515	-
6. النقل والبنية التحتية	8	179.429	159.729	19.7
7. دعم القطاع الخاص وتسهيل التجارة وتشجيع الاستثمار	3	40.693	40.693	-
8. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	4	203.85	3.85	200
9. البيئة والتغير المناخي	6	59.225	59.225	-
10. ادارة النفايات الصلبة	4	25.585	7.585	18
11. السياحة والآثار	1	0.82	0.82	-
12. العدالة والحاكمة الرشيدة	1	35.7	35.7	-
13. التنمية الاجتماعية	1	33.375	33.375	-
14. الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1	50	50	-
15. التشغيل	2	11.34	0.5	10.84
16. تنمية الشباب	1	1.5	1.5	-
17. الخدمات المالية	1	0.426	0.426	-
18. دعم مؤسسي	1	0.3	0.3	-
المجموع	83*	2667.827	1384.433	1283.394

النسبي للمساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2015

حسب القطاعات



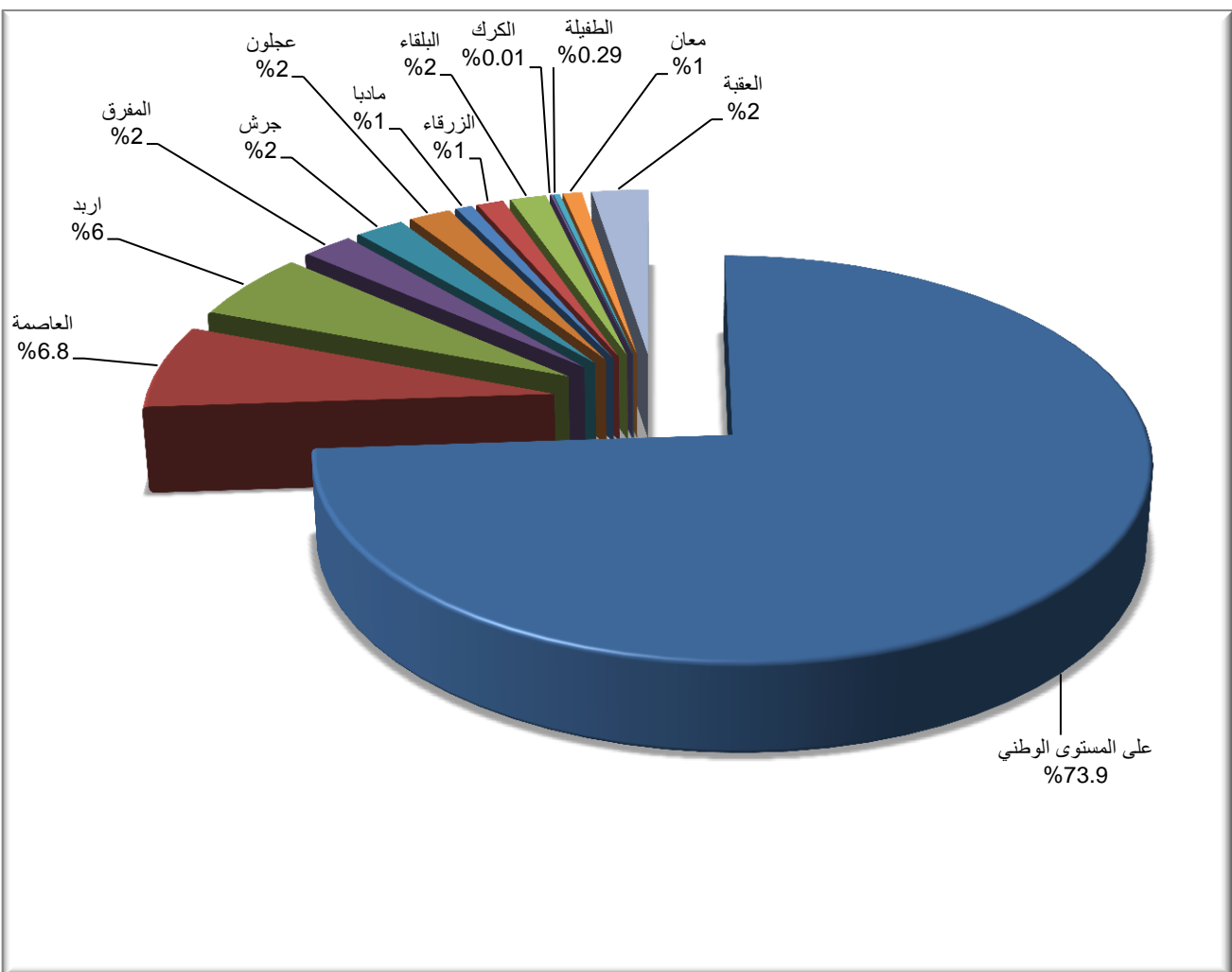
أبرز المحافظات التي استفادت من المساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2015

(مليون دولار)

المحافظات	عدد المشاريع	مجموع التمويل	قيمة المنح	قيمة القروض الميسرة
1. على المستوى الوطني	44	1972.28	880.39	1091.89
2. العاصمة	6	183.75	135.75	48
3. اريد	14	148.7303	111.676	37.054
4. المفرق	8	60.67625	36.4263	24.25
5. جرش	9	57.63425	33.3843	24.25
6. عجلون	8	49.47625	25.2263	24.25
7. مادبا	2	20	20	-
8. الزرقاء	3	32	18	14
9. البلقاء	5	42.91	42.91	-
10. الكرك	1	2.3	2.3	-
11. الطفيلة	1	7.5	7.5	-
12. معان	3	22.82	3.12	19.7
13. العقبة	2	67.75	67.75	-
المجموع	58	2667.827	1384.433	1283.394

النسبي للمساعدات الخارجية الملتمزم بها خلال العام 2015

حسب المحافظات



توزيع المساعدات الخارجية الملتزم بها وتم توقيع اتفاقياتها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 2014 (حسب القطاعات والجهات الدولية الداعمة)

(القيمة بالمليون دولار)

القطاع الجهة المانحة	دعم الموازنة العامة	الإدارة المالية العامة	بناء القدرات والتدريب والدعم المؤسسي	التعليم والتعليم العالي	الفقر والتنمية الاجتماعية	الرعاية الصحية	التنمية المحلية	الطاقة	النقل والأشغال العامة	المياه والصرف الصحي	البيئة	تطوير القطاع الخاص والاستثمار والمشاريع المتوسطة والصغيرة	التحويل المجزوي	السياحة والآثار	القضاء، الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان والإعلام	المجموع حسب الجهة المانحة
البنك الإسلامي للتنمية												0.100				0.100
الصندوق السعودي للتنمية/ المنحة الخليجية									209	23						232
الصندوق الكويتي للتنمية العربية الاقتصادية						14.25	3.75									18
الصندوق الكويتي للتنمية/ المنحة الخليجية				10					56							66
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي			1.773	1.5			8.5									11.773
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	436			42.038223	*17.03	24.453758				42.896051		43.032589			27.57301	633.023631
البنك الدولي	250											3				253
مؤسسة												0.500				0.500

																التمويل الدولية
32.32										15.6				16.72		كندا
366.33			7.64	6.71	12.43	2.49		2.49					14.96	9.21	309.771	الاتحاد الأوروبي
1.430						1.430										البنك الأوروبي للإعمار والتنمية
84.78						84.78										ألمانيا/ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبنك الإعمار الألماني
8								8								إسبانيا
178.75		6.8				44.3				7.5			1.75		118.4	اليابان/ جايا
8																الصين (**)
18.86										5.16		5.2		8.5		كوريا/ كويكا
2					2											الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ مرفق البيئة العالمي
5		2.7											0.441	1.859		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1919.867	27.57301	9.5	7.64	53.342589	14.43	198.896051	265	10.49	12.25	50.463758	32.63	58.738223	18.924	19.569	1131.52	المجموع حسب القطاع

(*) تم تخصيص ما قيمته (6.23) مليون دولار كخدمات إدارية مساندة لبرنامج تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، والمتضمنة تحسين خدمات التنمية الاجتماعية والإقتصادية للسكان المحتاجين بقيمة (10.3) مليون دولار.

(**) تم توقيع اتفاقية للتعاون الإقتصادي والفني مع الصين بتاريخ 2014/12/17 بقيمة (8) مليون دولار لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية في القطاعات، سيتم تحديدها بداية عام 2015 بالاتفاق مع الجانب الصيني.

برامج التعاون العلمي والثقافي والبرامج التدريبية والمنح الدراسية

أولاً: البرامج التدريبية، وتوزع كما يلي:

1. برامج المنح التدريبية التي تقدمها الدول المانحة والصديقة ضمن برامج التعاون الفني والتنموي:

- وهي تلك البرامج التي تقدم كمساعدات فنية للدول النامية في مختلف المجالات، والتي يعتمد القبول فيها على أسس تنافسية ما بين مرشحي الدول المدعوة للمشاركة، وفي إطار هذا النوع من البرامج يتم ترشيح (1-2) للمنافسة على المشاركة في البرنامج التدريبي الواحد، وغالباً ما يتم قبول مرشح واحد أو مرشحين اثنين من كل دولة للمشاركة في البرنامج التدريبي الواحد.

- وضمن هذا النوع من البرامج قامت الوزارة بترشيح ما يزيد على (559) موظفاً ممن تنطبق عليهم شروط المشاركة فقط، وتم قبول وإيفاد ما مجموعه (392) موظفاً من مختلف الوزارات والمؤسسات، للمشاركة في دورات تدريبية، وورش عمل، وحلقات دراسية وتدريبية في مجالات المياه، والطاقة، والبيئة، والصحة، والزراعة، والتعليم، والإدارة العامة، والاقتصاد، والاستثمار، والتجارة والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، المسح الجغرافي، التخطيط الحضري، والتنمية الاجتماعية، ومكافحة الفقر والاحتياجات الخاصة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2. البرامج التدريبية المخصصة للأردن:

- وهي البرامج التي تقدم للأردن كمساعدات فنية في إطار علاقاته الثنائية مع بعض الجهات المانحة والصديقة كاليابان، وكوريا الجنوبية، وهولندا وجمهورية الصين الشعبية، وبموجب هذا النوع من البرامج يتم تخصيص عدد من البرامج التدريبية لمشاركين من الأردن فقط، وتقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي

بالتنسيق والتفاوض مع هذه الجهات لاختيار مجالات التدريب وفقاً للاحتياجات التدريبية لموظفي القطاع العام بهدف تمكينهم ورفع قدراتهم المؤسسية في مجالات محددة.

- تم خلال العام 2015 إيفاد ما مجموعه (124) موظفاً من مختلف المؤسسات والوزارات الأردنية للمشاركة في (15) برنامجاً تدريبياً عقدت في الدول المذكورة أعلاه في مجالات: سياسات الطاقة والطاقة المتجددة، سياسات واستراتيجيات الصحة، تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اقتصادياً، والتشريع، الحكم المحلي، إدارة العدل، الشؤون الاجتماعية وسياسات التشغيل، الإدارة المائية، الأمن الغذائي، إدارة التمويل العام، مهارات الاتصال مع الجمهور وتقديم الخدمات، السياسات التجارية والدبلوماسية وإدارة التنمية المحلية.
- بلغ مجموع الدورات التدريبية خلال عام 2015 التي تم استلامها والتفاوض حولها مع مختلف الجهات المانحة (590) دورة وبرنامجاً تدريبياً، عمت على مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتم تسمية ما يزيد على (683) موظفاً للمشاركة في هذه البرامج ممن انطبقت عليهم الشروط وتم قبول وإيفاد ما يزيد على (516) موظفاً.

ثانياً: المنح والبعثات الدراسية، وتوزع كما يلي:

1. المنح الدراسية التي تقدم من خلال الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية بين الأردن والدول الصديقة والشقيقة، والتي تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد هذه البرامج والتوقيع عليها، بحيث يتم إدراج أعداد المنح الدراسية والتخصصات التي سيتم تبادلها ضمن البرامج التنفيذية للتعاون العلمي والثقافي الموقعة مع تلك الدول على أساس المعاملة بالمثل، وتدار هذه المنح وتتابع من قبل وزارة التعليم العالي الأردنية.
2. برامج المنح الدراسية (ماجستير، ودكتوراه وأبحاث ما بعد الدكتوراه) المقدمة من مختلف الجهات المانحة كالبنك الإسلامي للتنمية، البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة اليابانية، وألمانيا، وهولندا، وكوريا الجنوبية،

وبروناي دار السلام، وإيطاليا، وماليزيا، وتايلند، وتايوان والمفوضية الأوروبية: والتي هي عبارة عن برامج مساعدات تقدم للدول النامية بشكل عام، ويعتمد القبول في هذه البرامج على أسس تنافسية ما بين مرشحي مختلف الدول، وفي إطار هذا النوع من المنح قامت الوزارة بتوفير وتعميم ما لا يقل عن (72) فرصة دراسية لمستوى الدراسات العليا وترشيح (35) موظفاً من مختلف المؤسسات والجامعات، وتم قبول (8) مرشحين لاستكمال دراساتهم العليا ممن استطاعوا الفوز بالمنافسة بالحصول على منح دراسية.

ثالثاً: الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية:

- بهدف تعزيز علاقات التعاون العلمي والثقافي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة في مجالات (التعليم والتعليم العالي والثقافة والفنون والسياحة والأثار والتنمية الاجتماعية والأعلام والاتصال والرياضة والشباب) تقوم الوزارة بأبرام الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها والعمل على تجديدها بالتنسيق مع جميع الجهات الأردنية المعنية.
- تم خلال العام 2015 توقيع برنامج للتبادل الثقافي مع جمهورية الهند للسنوات (2015-2017) وكذلك البرنامج التنفيذي للتعاون العلمي والثقافي مع جمهورية الصين الشعبية للسنوات (2015-2018)، وكذلك متابعة التفاوض مع عدد من الدول لتجديد (6) برنامج للتعاون العلمي والثقافي في المجالات أعلاه ولللسنوات (2016-2018)، ومن بينها (باكستان، بولندا، بلغاريا، أذربيجان، قبرص، وروسيا الاتحادية) ليتم توقيعها خلال عام 2016.

توزيع الدورات التدريبية والمنح الدراسية المقدمة خلال عام 2015 حسب الجهات المانحة

الرقم	أسم الدولة	الدورات التدريبية			المنح الدراسية	
		مجموع الدورات	مجموع المرشحين	أعداد المشاركين	مجموع المنح	أعداد المستفيدين
1	الصين الشعبية	68	195	176	-	-
2	اليابان	36	70	43	-	-
3	كوريا	16	61	59	21	7
4	سنغافورة	45	31	26	-	-
5	تايوان	12	17	11	10	1
6	الهند	متعدد واقله 100	47	14	-	-
7	تايلاند	15	21	10	14	1
8	ماليزيا	18	18	3	-	-
9	ألمانيا*	-	-	-	غير محدد DAAD Program	-
11	السويد	5	14	6	-	-
12	البنك الإسلامي للتنمية	2	4	4	15	9
						3

13	المعهد العربي للتخطيط	60	112	87	-	-	-
14	إيطاليا	2	2	2	2	2	2
17	هولندا*	متعدد واقلة (200) ضمن برامج: (Matra, MSP, NFP)	80	66	غير محدد NFP Program	3	1
20	البنك الدولي/ بالشراكة مع الحكومة اليابانية*	-	-	-	غير محدد	-	-
21	جامعة أوروبا*	-	-	-	غير محدد	-	-
22	مركز صندوق النقد الدولي بالكويت	متعدد واقلة 10	10	8	-	-	-
23	بروناي دار السلام	-	-	-	10	13	1
24	المنظمة العربية للتنمية	1	1	1	-	-	-

						الزراعية	
25	الحكومة البريطانية*	-	-	-	غير محدد Chevening	-	-
26	الحكومة الأمريكية*	غير محدد برامج القيادة للشباب	-	-	متعدد ضمن برامج Fulbright	-	-
المجموع	590	683	516	72	35	8	

(*) يقتصر دور الوزارة في التعامل مع برامج هذه المنح في عملية التعريف بها وتعميمها على ديوان الخدمة المدنية والجامعات الرسمية بالإضافة إلى تعميمها من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة لإتاحة الفرصة أمام الجميع من القطاعين العام والخاص للاستفادة منها، حيث ، ان إجراءات تقديم الطلبات للمنافسة على هذه (من خلال المواقع الإلكترونية لهذه البرامج، ويتم إعلام المرشحين بنتائج onlineالمنح تتم إلكترونياً) المنافسة بواسطة البريد الإلكتروني.

برامج التعاون الفني وأدوات الدعم المؤسسي الممولة من الاتحاد الأوروبي

(1) مشاريع التوأمة:

- تمت إحالة والبدء بتنفيذ مشروع التوأمة الثاني لدائرة الأراضي والمساحة لمعالجة الإزاحات الجغرافية، وبكلفة تقريبية تبلغ (1) مليون يورو. باشر العمل في 2015/12 ويستمر المشروع لمدة (18) شهراً.

(2) عقود الخدمات:

- تمت إحالة والبدء بتنفيذ كل مع عقود الخدمات التالية:
- إعداد نظام معلومات وطني لوزارة المياه والري، وبكلفة تبلغ (1,5) مليون يورو. تمت المباشرة في 2015/11 ويستمر لمدة (24) شهراً.

- تقييم الأنظمة الإلكترونية الحالية في قبة مجلس الأمة، وصياغة الشروط والمواصفات الفنية اللازمة لتطويرها أو استبدالها، وبكلفة تقريبية (25) ألف يورو. تمت المباشرة في 2015/10 واستمر لمدة شهر.

(3) عقود المنح:

- تم تقديم منحة قيمتها (4,7) مليون يورو للمساهمة بتمويل التعداد العام للسكان، ولمدة عام ابتداءً من 2015/9/1، وذلك لتغطية بعض أنشطة التعداد أهمها:
- الرواتب الاجمالية لـ (1500) موظف مؤقت تعينهم دائرة الإحصاءات، وبموازنة تقديرية تبلغ (3) مليون يورو.
- استئجار (430) مركبة لمدة 55 يوماً، وبموازنة تقديرية تبلغ (1,3) مليون يورو.
- كلفة شراء خدمات (مطبوعات، إعلانات، ورش عمل)، وبموازنة تقديرية تبلغ (300) ألف يورو.

(4) عقود الأجهزة والمعدات

- تم الانتهاء من الإجراءات التعاقدية لعطاءات مشاريع الشراء التالية:
- مشروع تزويد مركز التدريب وحقوق الإنسان التابع للمديرية العامة لقوات الدرك بالأجهزة والمعدات، وبقيمة 320 ألف يورو.
- مشروع تزويد البحث الجنائي بأنظمة وأجهزة متقدمة لتعزيز كفاءته في مكافحة الجرائم الإلكترونية وبقيمة 270 ألف يورو.
- مشروع تعزيز قدرات المختبرات الفنية لدائرة مكافحة المخدرات، وبقيمة 550 ألف يورو.
- مشروع الربط الإلكتروني ما بين وزارة العدل ومديرية الأمن العام، وبقيمة تقارب 58 ألف يورو.
- مشروع تزويد ديوان المحاسبة بأجهزة وأنظمة لتحليل ومتابعة العمل، وبقيمة 200 ألف يورو.
- مشروع تزويد مؤسسة المواصفات والمقاييس بمعدات وأجهزة مختبرات لتنفيذ خارطة طريق لإبرام اتفاق بشأن تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية، وبقيمة 1,3 مليون يورو.
- مشروع تزويد وزارة الزراعة بمعدات وأجهزة مختبرات في مجال تنفيذ معايير النباتات الطازجة ومنتجاتها، وبقيمة 320 ألف يورو.

- مشروع تزويد دائرة الأراضي والمساحة بأجهزة ومعدات لتعزيز نظام المساحة في الأردن، وبقيمة 400 ألف يورو.
- مشروع تزويد المعهد المروري الأردني بأجهزة محاكاة في مجال إدارة الأمن المروري، وبقيمة 320 ألف يورو.
- مشروع تزويد هيئة الطيران المدني بأنظمة خاصة تتماشى مع المعايير وتشريعات الاتحاد الأوروبي، وبقيمة 135 ألف يورو.
- مشروع تزويد شركة الكهرباء الوطنية بأنظمة خاصة لتعزيز عملية مراقبة نظام توليد الطاقة الكهربائية، وبقيمة 70 ألف يورو.
- مشروع تزويد وزارة السياحة والآثار بأنظمة خاصة لمراقبة المواقع الأثرية، وبقيمة 145 ألف يورو.

(5) أنشطة أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي (TAIEX):

- تم تنظيم ما مجموعه (22) نشاطاً من خلال (TAIEX)، والتي تضمنت ورشتي عمل، إحداها لوزارة شؤون البلدية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والأخرى لمديرية الأمن العام/إدارة البحث الجنائي حول موضوع مكافحة الجرائم الإلكترونية.

وتم إفاد (8) بعثات خبراء من الاتحاد الأوروبي لصالح عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وفي المجالات التالية:

1. وزارة تطوير القطاع العام/معهد الإدارة العامة: تعزيز قدرات موظفي معهد الإدارة العامة.
2. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة: الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن.
3. وزارة شؤون البلدية: إعادة تأهيل سبل الزرقاء.
4. دائرة الإحصاءات العامة: مسح لأسعار أسواق الأغنام والدواجن.
5. هيئة مكافحة الفساد: حماية المخبرين والشهود في حالات الفساد.
6. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: الخدمات البريدية العالمية.
7. مديرية الدفاع المدني: تعزيز قدرات فرق البحث والإنقاذ.
8. هيئة تنظيم الطيران المدني: قانون الأوروبي للجو الموحد.

كما شارك ما مجموعه (36) موظفاً من الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في (12) زيارة دراسية إلى دول الاتحاد الأوروبي، بهدف التعرف على أفضل الممارسات ونقل المعرفة الضمنية والعلمية في مجالات عديدة.

(6) أنشطة برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد

- البدء بتنفيذ مشروعين لصالح وزارة تطوير القطاع العام وهيئة مكافحة الفساد. كما بدأت الإجراءات مع إدارة البرنامج للتحضير لمشروع لديوان الخدمة المدنية، حيث سيبدأ تنفيذ المشروع في بداية عام 2016.

رابعاً: مديرية السياسات والاستراتيجيات:

تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية الى الحكومة لوضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة، وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويُحسّن من تنافسية اقتصادنا الوطني، ويُعزّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة» ، فقد تشاورت الحكومة على نطاق واسع من خلال عدد من القنوات من أجل الاتفاق على الأهداف المنشود تحقيقها عام 2025. وقد شكلت اللجنة التوجيهية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء، وضمت عدداً من قادة القطاع الخاص والمجتمع المدني لقيادة عملية تطوير 'وثيقة الأردن 2025'. وقامت اللجنة التوجيهية بتشكيل 17 لجنة فنية قطاعية شارك فيها الخبراء وممثلو القطاعات الفرعية.

وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعقد اجتماعات اللجان الفنية السبع عشرة وإدارتها. وشارك في اللجان أكثر من [300] خبير من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وحددت اللجان الفنية السبع عشرة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في الاقتصاد والمجتمع الأردني اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجان ما يزيد على 1600 توصية كانت قد طرحت سابقاً في أكثر من 80 وثيقة من الخطط والاستراتيجيات التي وضعت خلال العقد الماضي. وهي متاحة الآن على موقع www.inform.gov.jo.

كما أطلقت عملية أوسع نطاقاً من المشاركة، وضمنت الحكومة فيها توفير الفرصة لجميع المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية وجمعيات الأعمال، للمساهمة بأرائهم وأفكارهم في عملية تطوير وثيقة الأردن 2025. وأصدرت الحكومة دعوة عامة لتقديم الطروحات في الصحف المحلية في أيلول 2014 وعبر الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي. وجاءت هذه العملية تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية للمشاركة العامة والتشاور. وكانت هذه أول مرة في الأردن يستخدم فيها هذا النوع من المشاركة العامة المفتوحة. وبالإضافة إلى إعلانات الصحف، اتصلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع

[45] من جمعيات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومجموعات أخرى ، وتم تشجيعهم على المشاركة في العملية من خلال هذه الدعوة لتقديم الطروحات.

كما عقد مؤتمر وطني في البحر الميت في [2014/9/20]. ووجهت الدعوة إلى [780] من الأردنيين من شرائح المجتمع كافة. وشارك منهم [450] شخصاً/مؤسسة في المؤتمر الذي استمر يوماً واحداً وحضره رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة. ومن خلال سبع مجموعات عمل ركز كل منها على واحد من المجالات الاستراتيجية المهمة لمستقبل المملكة، تبادل المشاركون في المؤتمر وجهات النظر والأفكار حول مستقبل الأردن وكيفية السير قدماً.

وتمثل الوثيقة رؤية واستراتيجية وطنية بعيدة المدى وليس خطة تفصيلية لعمل الحكومة. فهي تتضمن أكثر من 400 سياسة أو إجراء يتوقع تنفيذها من خلال النهج التشاركي بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وتستند إلى مبادئ أساسية تدعم نموذج التنمية للعقد المقبل، وتضع معالم الطريق والأدوار المناطة بكافة الجهات المعنية وأصحاب المصالح في الاقتصاد، وفي مقدمتهم القطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دوراً بارزاً في تحقيق الأهداف المنشودة. كما أن على الحكومة توفير البيئة التمكينية لتلك الغاية. وتراهن على أن النجاح في تحقيق محتواها وتنفيذ السياسات الواردة فيها يتطلب التزاماً من قبل المواطن والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك ترجمة لشعار المواطنة الفاعلة الذي أشار إليه صاحب الجلالة في أوراقه النقاشية.

وترسم وثيقة الأردن 2025 طريقاً للمستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع. ومن مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات.

- ويهدف تحقيق توصيات وثيقة الاردن 2025 وعلى مستوى القطاعات المختلفة وبطريقة تشاركية مع القطاع الخاص، تم اعادة تشكيل وتفعيل المجلس الوطني للتنافسية والابتكار بهدف تحديد وتبني السياسات الملائمة لتهيئة البيئة الاقتصادية المعززة للقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية، وتعزيز مفهوم الشراكة الحقيقية والفعالية بين القطاعين العام والخاص. [اشتمل المجلس الجديد على ممثلين من القطاعين العام والخاص بواقع (18) جهة حكومية من ذوي العلاقة والاختصاص، و (20) ممثل عن القطاع الخاص. [ضم المجلس بعد اعادة تشكيله بعض الاعضاء الجدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ليصبح عدد اللجان العنقودية الفنية تسع لجان بدلاً من سبع لجان ذات مهام واضحة.

سيتولى المجلس بالإضافة الى أعماله الأشرف على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالعناوين الاقتصادية الواردة في وثيقة الأردن 2025 بهدف تعزيز مساهمتها في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل خصوصاً للشباب الأردني والمرأة الأردنية. كما سيشرف المجلس على تنفيذ التوصيات الواردة في خارطة الطريق لتحسين مرتبة الأردن التنافسية والتي عملت الحكومة مؤخراً على تطويرها وتحديثها بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص. ويأتي ذلك مدعوماً بمبادرة تم اطلاقها بهدف تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في الاردن وانعكاس ذلك ايجاباً على مرتبة الاردن في تقارير التنافسية الدولية المختلفة.

ومما تجدر الإشارة اليه ايضاً، ان وثيقة اهداف التنمية المستدامة التي كانت قد صدرت مسودتها الاولى عن الفريق المفتوح باب العضوي في الامم المتحدة في عام 2014، قد تم توزيعها على كافة لجان العمل السبعة عشرة، بهدف ضمان التوافق والتوائم بين رؤية المملكة طويلة المدى التي تمتد لعشرة سنوات قادمة وبين اهداف التنمية المستدامة العالمية التي تمتد لخمس عشرة سنة قادمة، الامر الذي جعل المملكة تصبح من الدول السباقة في تحقيق هذه الموائمة على مستوى الاهداف الاستراتيجية بعيدة المدى من منظور وطني خالص ينطلق من الاحتياجات الحقيقية للمملكة على المدى الطويل ويراعي امكاناتها وقدراتها ويتوافق مع تطلعاتها المستقبلية.

اما على صعيد انجازات الاقسام ضمن المديرية لعامك 2015 فيمكن بيان ما يلي:
ثالثاً: في مجال السياسات والاستراتيجيات:

انجازات قسم التنمية المستدامة لعام 2015:

- المشاركة في اعداد رؤية الاردن 2025.
- المشاركة في اعداد البرنامج التنموي التنفيذي 2016-2018.
- العمل مع وحدة الاقتصاد الاخضر في وزارة البيئة لاستكمال مراحل العمل لعام 2015 لإعداد استراتيجية وخطة وطنية للنمو الاخضر والتي يتم العمل عليها بدعم فني من المعهد العالمي للنمو الاخضر ويتمويل من الحكومة الالمانية.
- المشاركة في اجتماعات الدورة التاسعة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا والتي عقدت في عمان خلال الفترة 2015/4/8-7.
- العمل مع الاسكوا لإعداد التقرير التقييمي الوطني حول التنمية المستدامة والذي تم الانتهاء من اعداده في شهر ايار من عام 2015.
- التحضير لمشاركة المملكة في اجتماعات المنتدى العربي رفيع المستوى الثاني للتنمية المستدامة والذي عقد في البحرين خلال الفترة 2015/5/7-5، حيث ترأس الوفد الاردني الى ذلك الاجتماع معالي وزير البيئة /نائب رئيس اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة.
- العمل مع وزارة البيئة وفرق العمل التشاورية لإعداد الاستراتيجية والخطة الوطنية (2015-2025) لإدماج أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامين، في قطاعات الزراعة والانتاج الغذائي والنقل وإدارة النفايات، والتي تم انجازها بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في شهر ايلول من عام 2015.
- التحضير لمشركة المملكة في مؤتمر قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة والتي عقدت في نيويورك خلال الفترة (2015/9/27-25) حيث ترأس الوفد الاردني الى ذلك المؤتمر معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي/ رئيس اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة.

- المشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية للإسكوا (الاجتماع الثاني) والتي عقدت في عمان خلال الفترة من 14-16/12/2015، والمساهمة في صياغة العديد من التوصيات ذات الصلة بتنفيذ اجندة التنمية المستدامة العالمية 2030 في المنطقة العربية وسبل دعم الاسكوا لجهود البلدان العربية لإدماج اهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والخط الوطنية.
- المساهمة في اعداد التقرير الوطني الثاني لحالة سكان الاردن 2014 بعنوان "نظرة حول التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني". والذي تم اطلاقه المجلس الاعلى للسكان في شهر تشرين ثاني من عام 2015.
- المشاركة في اجتماعات ورشة العمل الدولية لتبادل الخبرات حول سبل ادماج اجندة التنمية المستدامة 2030 في الاستراتيجيات الوطنية والتي تم تنظيمها من قبل مكتب الامم المتحدة للتنمية المستدامة (UNOSD) في كوريا الجنوبية خلال الفترة 17-19/11/2015.
- المشاركة في المؤتمر الاقليمي الذي تم تنظيمه من قبل معهد غرب اسيا وشمال افريقيا (WANA) تحت عنوان "تحو حوار بناء في اقليم غرب اسيا وشمال افريقيا حول اهداف التنمية المستدامة العالمية البيئية" والذي عقد في عمان خلال الفترة 12-13/10/2015.
- عقد اجتماعات تشاورية خلال شهر كانون الاول من عام 2015 بمشاركة سبعة وزارات ذات صلة مباشرة بالقطاع البيئي في الاردن، هي (وزارة البيئة، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وزارة السياحة الاثار، وزارة المياه والري، وزارة الزراعة، وزارة الشؤون البلدية، وزارة النقل) بهدف تحليل مدى التوافق بين الاولويات الاستراتيجية ذات الصلة بالقضايا البيئية لهذه القطاعات ضمن رؤية الاردن 2025، وبين اهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة الواردة ضمن اجندة التنمية المستدامة العالمية 2030.
- التحضير لعقد ثلاثة اجتماعات للجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة خلال عام 2015، عقد الاول منها بتاريخ 2015/3/24 بهدف مناقشة واعتماد التقرير التقييمي الوطني حول التنمية المستدامة والذي تم اعداده بدعم من الاسكوا. اما الاجتماع الثاني فتم عقده بتاريخ 2015/9/17، بهدف

التشاور حول التحضيرات لمشاركة المملكة في قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك اعتماد الموقف الوطني من القضايا المطروحة على جدول اعمال القمة، اما الاجتماع الثالث، فتم عقده بتاريخ 2015/11/12 بهدف الاطلاع على نتائج مشاركة المملكة في قمة الامم المتحدة حول التنمية المستدامة من ناحية، ومناقشة التحضيرات لمشاركة المملكة بوفد الى مؤتمر الامم المتحدة حول التغير المناخي والتشاور حول موقف المملكة من القضايا المطروحة على جدول اعمال ذلك المؤتمر.

النوع الاجتماعي:

يهدف دمج النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مأسسة منهجية تكافؤ الفرص والعدالة ضمن السياسات والبرامج التنموية في الأردن، وتطوير القدرة المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي والشركاء في تبني أولويات احتياجات كل من الرجال والنساء في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم. وكذلك توجيه اهتمامات الجهات المانحة للقضايا الملحة على المستوى الوطني في مجال تمكين المرأة. وكانت أبرز انجازات عام 2015 كما يلي:

أولاً - بناء قدرات موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي

- تنظيم سلسلة من ورش العمل الموجهة لموظفي الوزارة في قضايا تمكين المرأة.
- تنظيم برنامج تدريبي في مفهوم النوع الاجتماعي موجهة للموظفين الجدد في الوزارة .
- عقد ورش عمل متخصصة بالقيادة والادارة موجهة لموظفات الوزارة في الإدارة المتوسطة
- عقد جلسات توعوية لموظفي الوزارة في الاتفاقيات الدولية والقوانين ذات العلاقة بالمرأة
- تشكيل وتدريب فريق مساند للنوع الاجتماعي في الوزارة

ثانياً - بناء قدرات الشركاء

- اجراء دراسة تحليلية من منظور جندي لمؤسسة التدريب المهني.

- عقد دورات تدريبية للعاملين في مؤسسة التدريب المهني
- عقد سلسلة من الورش التدريبية لشركاء الوزارة من القطاع العام والمجتمع المدني.
- ثالثا- المشاركة في البرامج والخطط واعداد التقارير والدراسات الوطنية والدولية
- المشاركة في صياغة خطة عمل قرار الأمم المتحدة 1325 في المرأة والحرب والسلام.
- المشاركة في برنامج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي مع وكالات الأمم المتحدة
- المشاركة في مناقشة خطة عمل البنك الدولي الخاصة بالجنود
- المشاركة في مراجعة التقارير الوطنية الخاصة بأهداف الألفية، التقرير الوطني الثالث للسكان والتنمية.
- رابعا- برنامج دمج النوع الاجتماعي في القطاع العام
- استمرارية التعاون مع المؤسسات الدولية والجهات المانحة في دمج النوع الاجتماعي في القطاع العام، مثل
USAID- TAKAMOL ، KVINFO .

قسم الانذار المبكر:

- اعداد تقارير الانذار المبكر الربعية للعام 2015.
- تحديث قاعدة بيانات نظام الانذار المبكر للأعوام 2015.
- اعداد ملخصات حول أبرز التقارير الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأعوام 2015.
- ابداء الرأي والملاحظات حول تقرير المرصد الاقتصادي الاردني والمساهمة في وضع ملاحظات على تقرير تشخيص حالة الاردن الصادرين عن البنك الدولي.
- المساهمة في اعداد تقارير تحليل ربعية عن القطاعات الاقتصادية الاربعة في الاردن.
- المساهمة في اعداد وثيقة الاردن 2025.
- المساهمة في اعداد قطاع الخدمات المالية المتعلق بالبرنامج التنفيذي 2016-2018.

- إبداء الراي والملاحظات حول مواضيع لجان التنمية الاقتصادية.

قسم الدراسات الاجتماعية

- اطلاق جداول المدخلات والمخرجات المحدثة لعام 2010-2015
- الانتهاء من دراسة أثر اللاجئين السوريين على الاردن بالتعاون مع وكالة الانماء الدولية UNDP.
- انشاء وحدة السجل الموحد في ضريبة الدخل بهدف العمل على هذا السجل.
- المشاركة بالعمل على خطة التصدي لآثار الأزمة السورية
- المساهمة في العمل والتنسيق لإطلاق على وثيقة الاردن 2025
- العمل على تقرير مستويات المعيشة بحسب مسح نفقات ودخل الاسرة لعام 2012/2013
- العمل على تقرير التنمية البشرية الرابع
- العمل على وضع نظام لمتابعة اداء الاردن 2025

قسم الاقتصاد الوطني:

- المشاركة في إعداد استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- مرافقة بعثات البنك الدولي
- إعداد لائحة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
- مراجعة الأرقام القياسية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة
- مراجعة اثر اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني
- إعداد دراسة حول واقع القطاع الصحي في الأردن
- إبداء الراي والملاحظات حول مواضيع لجان التنمية

التنافسية:

- تم إرسال الاستثمارات الخاصة بتقرير التنافسية العالمي/ المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تمت تعبئتها وفقاً للشروط المرجعية للمنتدى
- تم تزويد معهد التنمية الإدارية (IMD) بالإحصاءات والاستثمارات الخاصة به والتي تمت عملية تعبئتها وفقاً للشروط الفنية الخاصة بالمعهد وبالتعاون أيضاً مع الجهات ممثلة لشرائح مختلفة من القطاع الخاص.
- تمت متابعة جميع التقارير التي صدرت عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد التنمية الإدارية خلال العام 2015 وإعداد وتعميم التقارير التحليلية لمرتبة الأردن فيها على الجهات المعنية، على سبيل المثال:
 - تقرير ممارسة الأعمال
 - الكتاب السنوي للتنافسية العالمية
 - إعادة تشكيل المجلس الوطني للتنافسية والابتكار ليضم (9) لجان فنية بدلاً من (7) وذلك بما يتواءم مع وثيقة الاردن 2025.
 - اعداد مصفوفة اجراءات لتحسين بيئة الاعمال والاستثمار في الاردن بما يتلائم مع تقرير ممارسة الاعمال.
 - اعداد حزمة من الحوافز الاقتصادية التي تحفز النمو الاقتصادي الاردني.
 - المساهمة في مراجعة العديد من الانظمة المنبثقة عن قانون الاستثمار والتي تهدف الى تشجيع الاستثمار وجذب الاستثمارات الخارجية.

خامساً: مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية:

الخدمات: انجازات برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2015

من خلال برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية الذي يهدف الى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين في مختلف مناطق المملكة مع التركيز على المناطق الفقيرة واستهداف الشباب، قام البرنامج بتنفيذ حزمة متكاملة من الانشطة والبرامج والتدخلات التي تساهم في تعزيز انتاجيتهم وتنفيذ مشاريع انتاجية لتحقيق هذا الهدف، ويمكن تلخيص التدخلات التي قام بها البرنامج خلال عام 2015 بما يلي:

تم تمويل ودعم (680) مشروعا انتاجيا لهيئات المجتمع المحلي والاسر الفقيرة في مختلف محافظات المملكة ومناطق جيوب الفقر، وتقديم خدمات الدعم الفني والاستشاري والتدريب ودراسات الجدوى لهيئات المجتمع المحلي والافراد اصحاب الافكار الريادية ساهمت في انشاء(575) مشروعا انتاجيا في مختلف مناطق المملكة، وتمويل (1248) مشروع وميكروي من خلال المحافظ الاقراضية التي نفذتها الوزارة في مناطق جيوب الفقر، وتنفيذ (77) مشروعا في البنى التحتية والخدمات في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة استهداف ما يزيد عن(11028) شخص في برامج تدريبية وتوعوية تتعلق بأهمية الاستثمار في المشاريع الانتاجية الصغيرة واسباب الفقر وبرامج تدريبية متخصصة في الانتاج والدخول الى اسواق العمل ومؤسسات القطاع الخاص، ستوفر هذه الانشطة والمشاريع ما يزيد عن (3513) فرصة عمل او دخول جديدة للمستفيدين من البرنامج في مختلف محافظات المملكة،

كما ساهم البرنامج من خلال النوافذ الاقراضية التي استحدثتها الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية والتشغيل في تمويل(1832) مشروعا انتاجيا صغير ومتوسط لأصحاب الافكار الريادية والخريجين

العاطلين عن العمل ومشاريع صغيرة في مناطق جيوب الفقر، وقد توزعت هذه الأنشطة على النحو التالي:

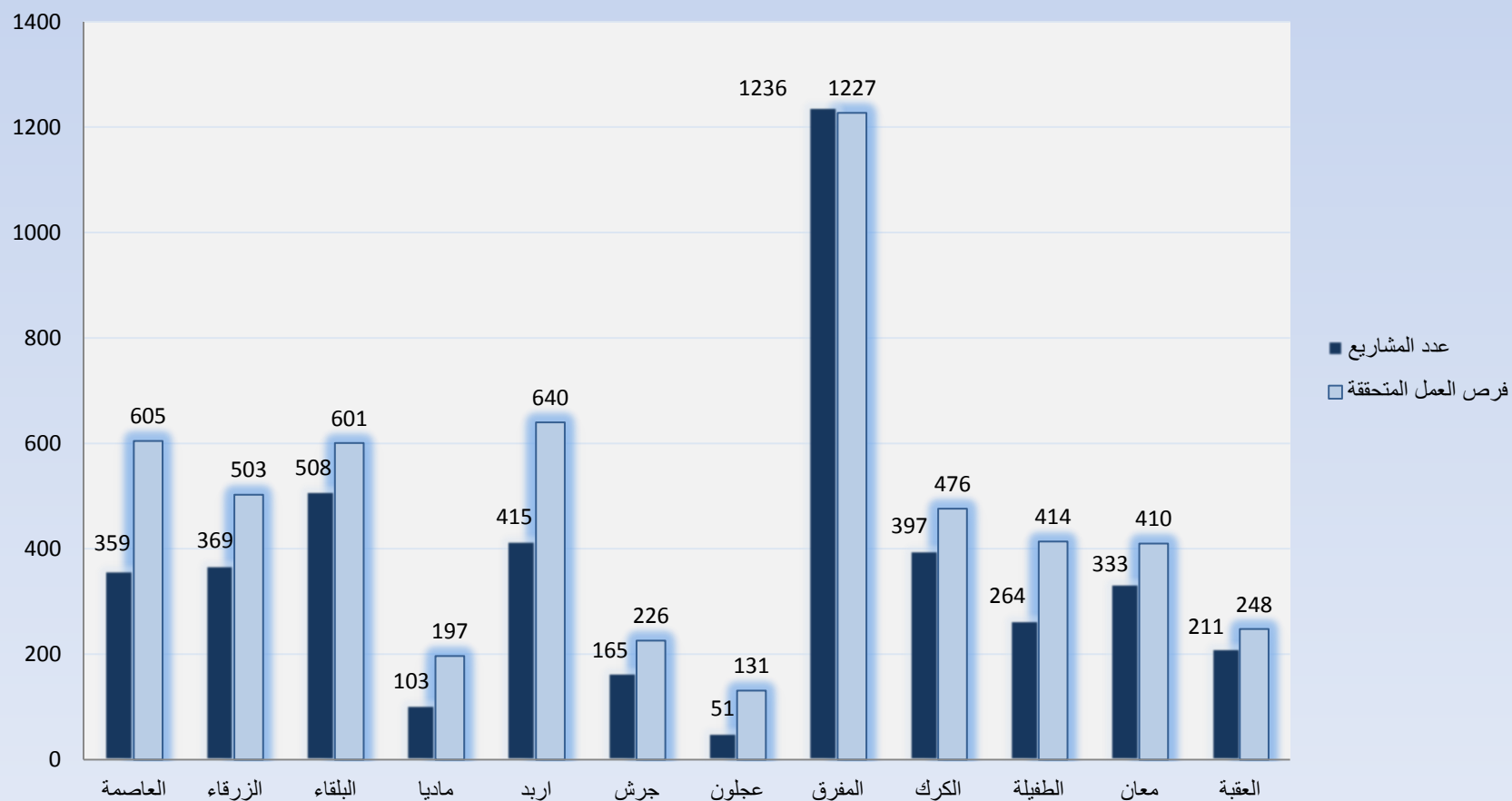
- أ- المشاريع الانتاجية الموجهة لهيئات المجتمع المحلي في مختلف محافظات المملكة بواقع (106) مشاريع تعمل على توفير (289) فرصة عمل.
- ب- المشاريع الانتاجية والمحافظ الاقراضية الموجهة لهيئات المجتمع المحلي والاسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر بواقع (492) مشروعا انتاجيا، و(1248) قرض ميكروي من خلال المحافظ الاقراضية الدوارة ، تعمل على توفير(1184) فرصة عمل او تحسين دخل الفئات المستهدفة.
- ت- الدعم الفني والاستشاري والتدريب من خلال مراكز تعزيز الانتاجية "ارادة" لـ (575) مشروعا توفر حوالي (1725) فرصة عمل يستفيد العديد منها من النوافذ الاقراضية بالتعاون مع صندوق التنمية والتشغيل.
- ث- تنفيذ (77) مشروع خدمي وبنية تحتية تعمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في مختلف مناطق المملكة ومناطق جيوب الفقر.
- ج- استهداف ما لا يقل عن (10280) متدربا من افراد المجتمع المحلي وطلبة الجامعات في برامج تدريبية وتوعوية في تتعلق بالانتاجية والتشغيل وأسباب الفقر لتأهيلهم للمشاركة في سوق العمل والانتاج.
- ح- تدريب (748) من خريجي الجامعات في مؤسسات لقطاع الخاص، يتم توظيف ما نسبته (20)% منهم في المؤسسات التي يتم التدريب فيها.
- تنفيذ (43) مشروع مطبق لمعايير تحسين اداء الجودة المحلية والعالمية HACCP ، Pre-ISO ، ISO ، GLOBAL GAP HACCP

توزيع اعداد المشاريع التي تم دعمها وتمويلها (منح واقراض) من برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية على المحافظات لعام 2015

المجموع	العقبة	معان	الطفيلة	الكرك	المفرق	عجلون	جرش	اربد	ماديا	البلقاء	الزرقاء	العاصمة	البند/المسار
87	0	6	9	8	10	6	8	10	6	8	5	11	الجمعيات التعاونية والجمعيات التطوعية والهيئات النسائية
484	28	1	0	55	137	0	0	27	1	55	177	3	المشاريع الانتاجية للأسر والهيئات المحلية في مناطق جيوب الفقر
1248	75	178	52	83	360	0	69	136	38	198	0	59	مشاريع ميكروية، قروض، اسرية انتاجية في مناطق جيوب الفقر
54	3	3	3	7	5	2	6	8	4	5	3	5	البيئة الشبابية المنتجة
55	4	5	5	4	5	3	5	5	5	5	5	4	مبادرات انتاجية (مبادرة تعليم الايتام، مدرستي /المدارس المنتجة)، مشروع الشوبك زها، الازرق التنموي،
575	26	38	34	34	47	25	27	94	34	60	72	84	المشاريع التي ساهم برنامج ارادة في انشائها (دعم فني، استشاري،

													وتدريب)
1832	68	100	158	201	658	10	47	124	12	164	106	184	المشاريع الريادية، والشباب العاطلين عن العمل، والمشاريع الصغيرة في المحافظات بالتعاون مع صندوق التنمية والتشغيل
33	6	0	0	3	10	0	1	1	0	9	0	3	مشاريع البنية التحتية في مناطق جيوب فقر
43	1	2	3	2	4	5	2	10	3	4	1	6	البنية التحتية
4411	211	333	264	397	1236	51	165	415	103	508	369	359	المجموع لأعداد المشاريع
5678	248	410	414	476	1227	131	226	640	197	601	503	605	مجموع فرص العمل المتحققة او دخول اضافية جديدة

توزيع اعداد المشاريع وفرص العمل للمشاريع التي تم دعمها وتمويلها (منح واقراض) من برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية على المحافظات لعام 2015

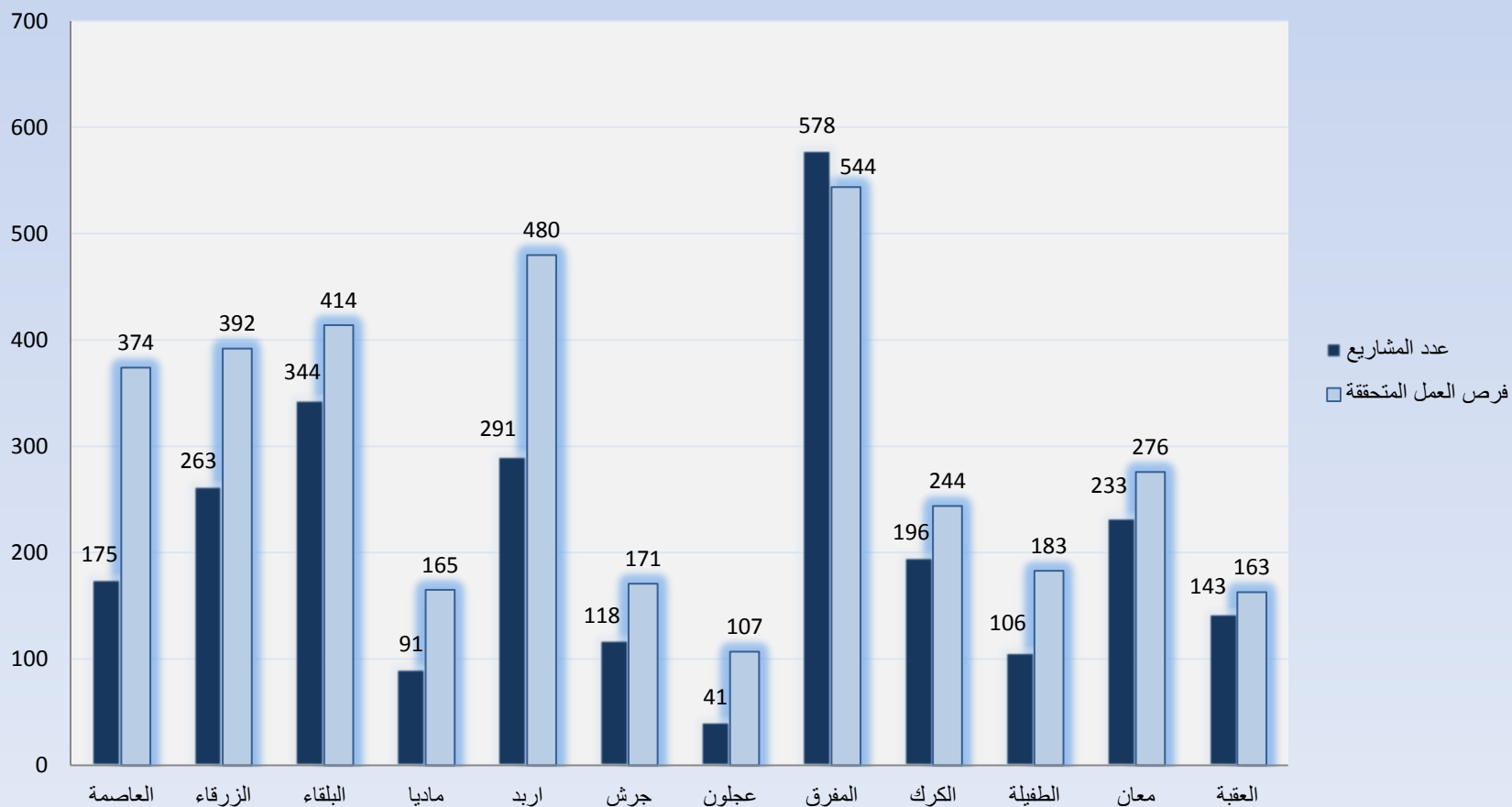


توزيع اعداد المشاريع التي تم دعمها وتمويلها من خلال برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية على المحافظات لعام 2015

المجموع	العقبة	معان	الطفيلة	الكرك	المفرق	عجلون	جرش	اردن	ماديا	البلقاء	الزرقاء	العاصمة	البند/المسار
87	0	6	9	8	10	6	8	10	6	8	5	11	الجمعيات التعاونية والجمعيات التطوعية والهيئات النسائية
484	28	1	0	55	137	0	0	27	1	55	177	3	المشاريع الانتاجية للأسر والهيئات المحلية في مناطق جيوب الفقر
1248	75	178	52	83	360	0	69	136	38	198	0	59	مشاريع ميكروية، قروض، اسرية انتاجية في مناطق جيوب الفقر
54	3	3	3	7	5	2	6	8	4	5	3	5	البيئة الشبابية المنتجة
55	4	5	5	4	5	3	5	5	5	5	5	4	مبادرات انتاجية (مبادرة تعليم الايتام، مدرستي /المدارس المنتجة)، مشروع الشوبك زها، الازرق التتموي،
575	26	38	34	34	47	25	27	94	34	60	72	84	المشاريع التي ساهم برنامج ارادة في انشائها (دعم فني، استشاري، وتدريب)

33	6	0	0	3	10	0	1	1	0	9	0	3	مشاريع البنية التحتية في مناطق جيوب فقر
43	1	2	3	2	4	5	2	10	3	4	1	6	البيئة التحتية
2579	143	233	106	196	578	41	118	291	91	344	263	175	مجموع اعداد المشاريع
3513	163	276	183	244	544	107	171	480	165	414	392	374	مجموع فرص العمل المتحققة او دخول اضافية جديدة

توزيع اعداد المشاريع وفرص العمل للمشاريع التي تم دعمها وتمويلها من خلال برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية
على المحافظات لعام 2015

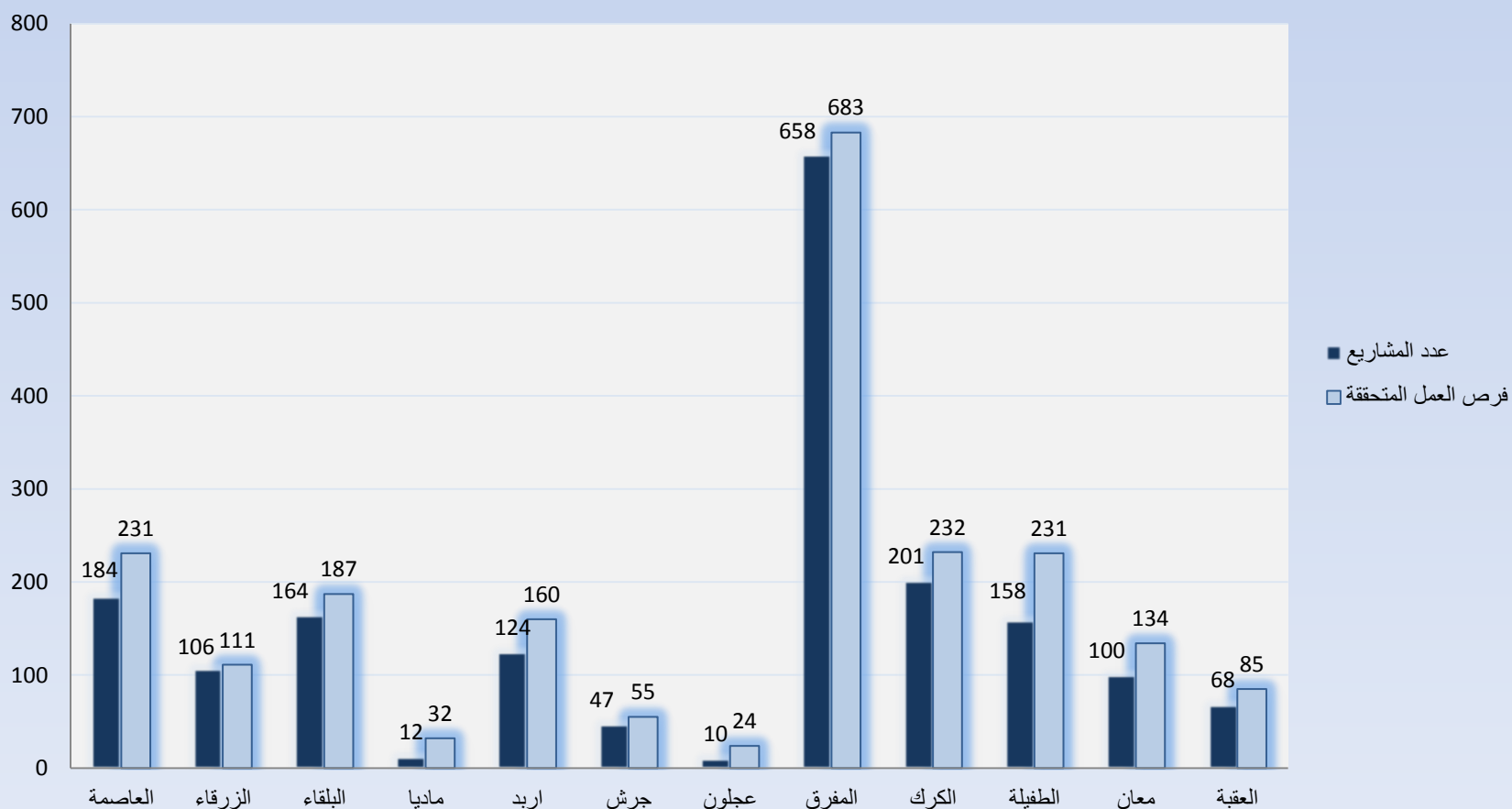


توزيع اعداد المشاريع وفرص العمل للفئات المستهدفة من برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع صندوق

التنمية والتشغيل على المحافظات (اقراض ميسر)

المجموع	العقبة	معان	الطفيلة	الكرمك	المفرق	عجلون	جرش	اربد	مادبا	البلقاء	الزرقاء	العاصمة	البند/المسار
1832	68	100	158	201	658	10	47	124	12	164	106	184	المشاريع الريادية، والشباب العاطلين عن العمل، والمشاريع الصغيرة في المحافظات
2165	85	134	231	232	683	24	55	160	32	187	111	231	فرص العمل المتحققة من النوافذ التمويلية التي انشأتها الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية والتشغيل

توزيع اعداد المشاريع وفرص العمل للفئات المستهدفة من برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع صندوق التنمية والتشغيل على المحافظات (اقراض ميسر)



سادساً: في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية للعام 2015:

- 1- تم اطلاق خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للعام 2015 وذلك خلال الاجتماع السادس لإطار الاستجابة الأردنية للأزمة السورية والتي تضمنت الجانبين الإنساني والتنموي لمواجهة الأزمة السورية وآثارها على الأردن. حيث شملت الخطة مشاريع وبرامج تنموية في قطاعات التعليم، والطاقة، والبيئة، والصحة، والعدل، والسكن، والمياه، والنقل، والحماية الاجتماعية، وسبل العيش الكريم، بالإضافة إلى متطلبات دعم الخزينة لتغطية الزيادة الحاصلة على الكلف الأمنية والدعم الحكومي للسلع والمواد المختلفة والخسائر المترتبة جراء تداعيات الأزمة السورية كما تغطي الخطة الأنشطة التي تلبي احتياجات اللاجئين السوريين والفئات الأردنية المتضررة من الأزمة السورية.
- 2- التوقيع على اتفاقية لإنشاء صندوق استثماري مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ 2015/3/27، والذي سيعمل على دعم الجهود المشتركة في زيادة تنسيق المساعدات وفعاليتها في الاردن بالإضافة الى توفير مظلة محايدة لتعزيز التنسيق والتخطيط والعمل بين مختلف الجهات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة ووكالات التمويل الدولية والمنظمات غير الحكومية، وذلك ضمن الجهود المشتركة لتنسيق المساعدات لمواجهة الأزمة السورية في المجالين الإنساني والتنموي وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج الواردة في خطة الاستجابة الأردنية 2015 بالإضافة الى فتح نوافذ تمويلية للجهات المانحة غير التقليدية أو غير الممثلة بالأردن.

3- عقد الاجتماع السابع لإطار الاستجابة الأردني للأزمة السورية برئاسة دولة رئيس الوزراء بحضور معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي وعدد من الوزراء، بالإضافة إلى سفراء الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة وممثلي منظمات الأمم المتحدة، وذلك لاستعراض آخر المستجدات في ما يخص الخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية 2015، ومناقشة آلية طلب الدعم والتمويل للبرامج والمشاريع ذات الأولوية في الخطة.



4- المشاركة في مؤتمر الكويت الثالث، برئاسة دولة رئيس الوزراء للوفد الأردني حيث تم خلال المؤتمر إطلاق نداء إغاثة لدعوه المجتمع الدولي وحثه على توفير التمويل اللازم لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للعام 2015 ، كما دعا الأردن اثناء المؤتمر الى توفير تسهيلات تمويلية للدول المتأثرة بالأزمات. علماً انه لم يتم تمويل سوى 9.6% فقط من اجمالي قيمة المشاريع الواردة في الخطة لعام 2015.

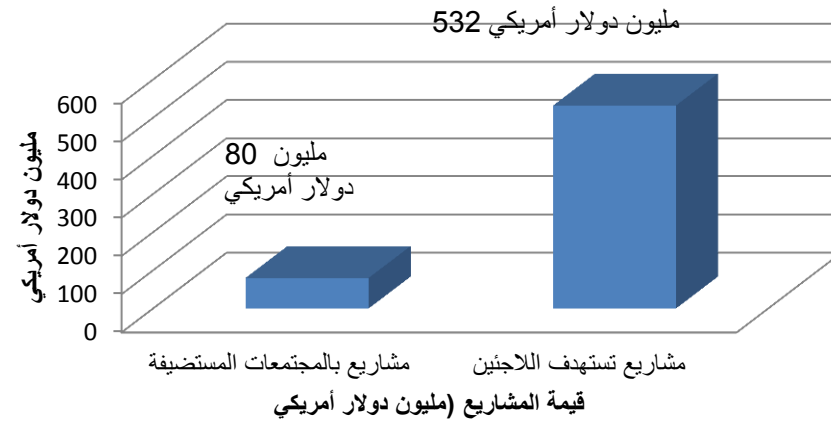


5- تفعيل النظام الإلكتروني الأردني للاستجابة للأزمة السورية (Jordan Response Information System for Syria Crises (JORISS))، بحيث تقوم المنظمات غير الحكومية بتعبئة نموذج خطة العمل للمشاريع الموجهة للسوريين والمجتمعات المستضيفة مباشرة على الموقع الإلكتروني للوزارة (On Line). كما يهدف النظام إلى توفير البيانات بشكل واسع، بالإضافة إلى تحقيق المتابعة والشفافية على أعلى المستويات.

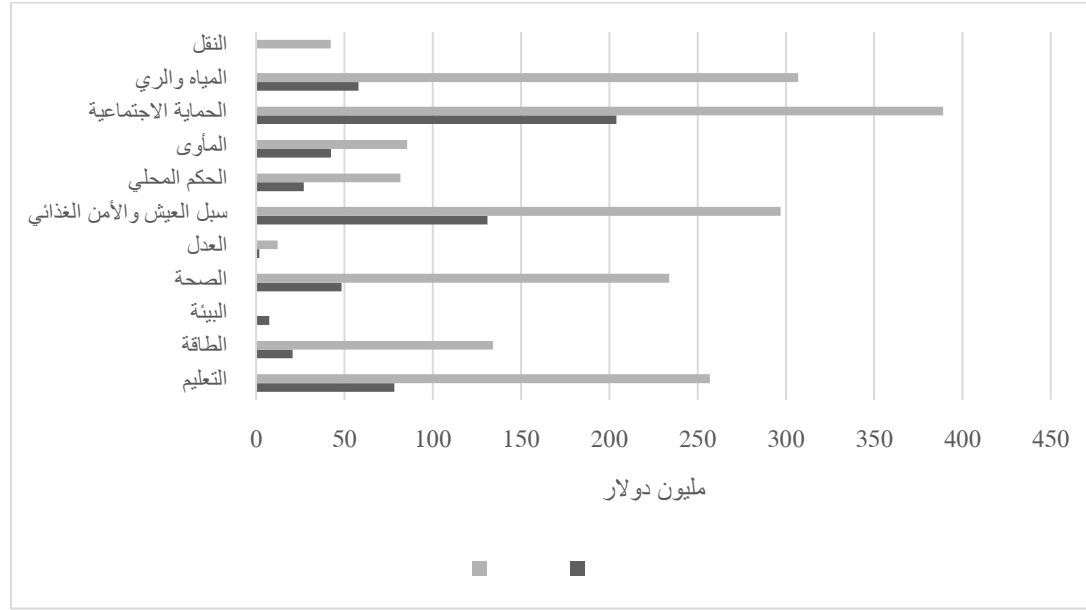
6- راجعت اللجنة التنسيقية لشؤون المساعدات الإنسانية (244) مشروعاً مقدماً من المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية لتوفير الخدمات الأساسية للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة من خلال النظام الإلكتروني JORISS ، حيث بلغت قيمة إجمالية بلغت حوالي (612) مليون دولار أمريكي، حيث توزعت على النحو الآتي:

- ⇒ تنفيذ مشاريع بالمجتمعات المستضيفة بقيمة (80) مليون دولار أمريكي.
- ⇒ تنفيذ مشاريع تستهدف اللاجئين بقيمة (532) مليون دولار أمريكي.

المشاريع التي تم تمويلها ضمن خطة الاستجابة للأزمة السورية 2015



نسبة التمويل إلى الاحتياجات حسب القطاع



7- إصدار تقارير دورية حول الوضع التمويلي لخطة الاستجابة للأزمة السورية 2015، حيث بلغت نسبة التمويل حتى نهاية العام حوالي 36 % من القيمة المطلوبة لخطة الاستجابة والبالغة 2.9 مليار دولار أمريكي.

8- المشاركة في الاجتماع الذي استضافته السفارة الكندية وبالتنسيق مع المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في الاردن. بحضور ممثلون عن منظمات الأمم المتحدة وسفراء الدول العربية والأجنبية ورؤساء الهيئات الدولية ووكالات التنمية وذلك لعرض وثيقة 2025 والتي ترسم طريق المستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بالإضافة الى الآثار الناجمة عن استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، والتي أضافت أعباءً جديدة على الموازنة، وخاصة في السلع المدعومة وقطاعات المياه والتعليم والصحة والطاقة.

9- في إطار تعزيز المشاركة والمشاركة مع الشركاء على مختلف الصعد، ويهدف تطوير وتحسين آليات العمل للوصول إلى أفضل الممارسات تم الاجتماع مع ممثلي منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأردن في مقر المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية وذلك لتطوير آليات تنسيق المساعدات بهدف تعظيم الاستفادة من التمويل المتاح لخدمة الأولويات والاحتياجات التي من شأنها تخفيف أثر الأزمة السورية وأعباء اللجوء السوري على الأردن.

10- عقد ورشة عمل تدريبية لمنتدى المنظمات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية على استخدام نظام المعلومات JORISS وآلية تقديم خطط عمل المشاريع.

11- الانتهاء من اعداد دراسة تقييم الهشاشة التي نفذتها الوزارة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين حيث تعتبر نتائجها حجر الأساس في إعداد خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2016-2018 وتحديد الاحتياجات والمشاريع ذات الأولوية، وكما سيتم اعتماد نتائجها في إنشاء الاطلس الرقمي والذي سوف يكون بمثابة اداة للمساعدة في وضع السياسات والبرامج التنموية المستقبلية.

12- وفي إطار الإعداد لمنتدى تعزيز المنعة فقد تمت المشاركة في المشاورات الوطنية والتي عقدت بمشاركة ممثلين عن الدول المانحة في الأردن ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لوضع الورقة الأردنية الخاصة بالمنتدى، والتي تتضمن المحاور التالية: تعزيز المنعة، وهيكل التمويل، ودور القطاع الخاص، والاستقرار الاجتماعي، حيث ستقدم هذه الورقة في المناقشات الإقليمية التي ستعقد قبل منتدى المنعة وذلك للخروج بورقه إقليمية موحدة.

13- استضافة منتدى تعزيز المنعة للاستجابة للأزمة السورية، والذي جمع صناع القرار من الحكومات والمنظمات الإنسانية والتنموية والتمويلية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وذلك للخروج بأجندة إقليمية مشتركة لتعزيز منعة دول المنطقة المتأثرة بالأزمة السورية، حيث تم تشكيل لجنتين للإعداد للمنتدى المذكور، وذلك للاتفاق على أوراق العمل بشكل مسبق لضمان انسجام ما يرد فيها مع السياسة.



14- عقد عدد من الاجتماعات مع فرق العمل الخاصة بإعداد خطة الاستجابة وذلك لتحديد الاحتياجات استناداً إلى نتائج دراسة تقييم الهشاشة وعقد ورشه عمل خلال الفترة 2015/9/26-24 بمشاركة ما يزيد عن 200 شخص تم خلالها الاتفاق على نماذج المشاريع الخاصة بخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2016-2018، وآلية تحديد الأولويات، واستعراض القضايا المشتركة كالنوع الاجتماعي، والبيئة، والحماية، والإدارة، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات وآلية تغطية هذه القضايا ضمن القطاعات المختلفة.

15- المشاركة في الاجتماع الذي استضافته السفارة البريطانية بحضور سفير المملكة المتحدة في عمان، والمنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في الاردن. وممثلين عن منظمات الأمم المتحدة وسفراء الدول العربية والأجنبية ورؤساء الهيئات الدولية ووكالات التنمية، حيث تم عرض نتائج من التقرير نصف السنوي لخطة الاستجابة 2015 الذي تم إعداده بناء على تقارير المشاريع التي أصبحت متاحة من خلال

النظام المعلوماتي للخطة JORISS، وكذلك مناقشة الوضع التمويلي لخطة الاستجابة الأردنية 2015، وآلية إعداد خطة الاستجابة 2016-2018.

16- توزيع مسودة الخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية 2016-2018 على سفارات الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة وممثلي منظمات الأمم المتحدة وذلك بعد موافقه الوزارات المعنية عليها بهدف الحصول على التغذية الراجعة وتضمين الملاحظات فيها.

17- عقد الاجتماع الثامن لإطار الاستجابة الأردني للأزمة السورية بتاريخ 2015/10/19 والذي ترأسه دولة رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور، وذلك بحضور وزير التخطيط والتعاون الدولي وعدد من الوزراء المعنيين، بالإضافة إلى سفراء الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة وممثلي منظمات الأمم المتحدة، حيث تم عرض مسودة الخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية (2016-2018).

18- إقرار الخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية 2016 - 2018 من قبل مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 2015/12/20، وقد تضمنت الخطة عدد من التدخلات والبرامج والمشاريع بقيمة إجمالية خلال الأعوام الثلاث القادمة بحوالي 7.99 مليار دولار أمريكي، منها 2.483 مليار دولار لدعم اللاجئين وتلبية احتياجاتهم، وحوالي 2.306 مليار دولار لتمكين المجتمعات المستضيفة وتحسين الخدمات المقدمة لهم، بالإضافة إلى ما يقارب 3.201 مليار دولار لدعم الموازنة لتغطية تكلفة المواد المدعومة وخسائر النقل والاحتياجات الأمنية (مرفق جدول المتطلبات المالية السنوية لخطة الاستجابة الأردنية 2016-2018).

19- تم إرسال الخطة الأردنية للاستجابة للأزمة السورية 2016-2018 فور إطلاقها إلى وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بهدف تعميمها على سفاراتنا في الخارج.

20- التنسيق مع كل من وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ووزارة الصناعة والتجارة، والاتفاق على آلية الحصول على الموافقة على التمويل الأجنبي المقدم لكل من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والشركات غير الربحية العاملة في الأردن والتوقيع على كتاب مشترك بهذا الخصوص.



سابعاً: في مجال التقييم وقياس الأثر:


الإنجازات لوحدة التقييم وقياس الأثر للعام 2015

- قامت وحدة التقييم وقياس الأثر بإعداد خطة تقييم شاملة ومتكاملة لتقييم مشاريع مكون المنح الإنتاجية المباشرة، والذي يشتمل على الجمعيات التطوعية والهيئات النسائية، والتعاونيات، وذلك ضمن برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية في الوزارة. وتضمنت الخطة مكونات رئيسية منها: أهداف التقييم، ومعايير، ونطاق العمل، ومنهجية متكاملة للتقييم. وتهدف عمليات التقييم إلى الاستفادة من نتائج التقييم كدروس مستفادة وحقائق من أجل الوصول إلى استخدام أفضل للموارد الاقتصادية والاجتماعية.

• يندرج مشروع تعزيز إنتاجية الهيئات النسائية "رائدات" ضمن مكون الإنتاجية والتمويل وبناء القدرات في برنامج تعزيز الإنتاجية الذي يستهدف القطاع النسائي والمجتمعات النسائية المحلية. ويقوم المشروع على مشاريع وتدخلات تنموية منتجة ومدرة للدخل وموفرة لفرص العمل. وتتبنى هذه المشاريع عن احتياجات مجتمعاتها المحلية وتتسجم مع قدرات الفئات المستهدفة المتمثلة بالمرأة. كما وتنفذها الجمعيات والاتحادات النسائية بهدف تمكينها وتمكين المرأة اقتصادياً، وبشكل يوفر فرص عمل وينوع مصادر الدخل لديها. هذا وقد أنجز مشروع "رائدات" ثلاث مراحل من العمل منذ 2006 وبتعاقد مبرم بين الاتحاد العام ووزارة التخطيط، والذي انتهى التعاقد بينهما في 2015/4/30.

ومن هنا ولغايات الوقوف على أداء وفعالية هذا التدخل التنموي المتمثل بمشروع "رائدات" يأتي هذا التقييم ليلقي الضوء على مواطن القوة وقصص النجاح والتحديات التي يواجهها المشروع، ولتكون دروس مستفادة لإدارة هذا المشروع بكفاءة ولتحسين أدائه، وتطوير الإجراءات والممارسات المتخذة بصده مستقبلاً. وقد خلص التقييم إلى تقرير يتضمن نتائج وتوصيات مستندة إلى حقائق وأدلة؛ إذ سيُقدّم تقرير التقييم لمديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الإنتاجية في الوزارة كمساهمة في ترشيد القرارات المتخذة مستقبلاً، لا سيما وأن الاتحاد العام تقدم بطلب للوزارة لتمويل مرحلة رابعة.

• كذلك تم العمل على إعداد تصور مستقبلي لعمليات التقييم المنوي القيام بها في وحدة التقييم وقياس الأثر لعامي 2015 و2016، وذلك

انطلاقاً من مهام الوحدة، ومواكبةً للتوجهات العالمية المتعلقة باعتبار عام 2015 عام التقييم . وقد تناول هذا التصور مجالات التقييم مثل تعزيز ونشر ثقافة التقييم بين والوزارات المؤسسات الحكومية عبر بناء القدرات المؤسسية والفردية في التقييم، وإدارة التقييم بتحديد مجالات تقييم محددة والاستفادة من نتائجه في ترشيد القرارات. كما تضمن التصور المبررات، والأهداف، وخطة عمل متكاملة، والمسؤوليات وغيرها.

• إعداد إطار منطقي يُستفاد منه في عمليات تقييم البرامج والمشاريع منذ مرحلة التخطيط ولغاية انتهائه في ضوء مأسسة عمليات التقييم وقياس الأثر.

في مجال توكيد وضمان الجودة/ تطوير الأداء المؤسسي:

- في مجال تطوير الأداء قامت الوحدة بوضع خطط لتطوير أداء الوزارة وتبنى هذه الخطط على مدخلات متعددة أبرزها نتائج مسح رضا المتعاملين والشركاء ومسح الرضى الوظيفي للذان تجريهما الوحدة سنوياً، والاقتراحات والشكاوى، وتحليل إنجاز المديرية في تحقيق أهدافها التشغيلية وأهداف الوزارة الاستراتيجية، بالإضافة إلى التقرير التقييمي لجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.
- تشرف وحدة التقييم وقياس الأثر على عمليات الوزارة وإجراءات العمل للمديرية والوحدات المختلفة، وقد بدأت في عام 2014 بإعادة هيكلة عملياتها وتصنيفها إلى عمليات أساسية ورئيسية ومساندة وربط مؤشرات أداء هذه العمليات مع مؤشرات أداء أهداف المديرية التشغيلية لإيجاد التكامل والتناسق بين خريطة العمليات والخطط التشغيلية المنبثقة من الخطة الاستراتيجية.
- كما تولت الوحدة مسؤولية ضبط وثائق الوزارة كافة والتأكد من تحديثها بشكل دوري ويشمل ذلك الإجراءات المعيارية الموثقة وكافة المنهجيات والاستراتيجيات والأسس والأنظمة المتبعة.

في مجال إدارة الخطة الاستراتيجية ومتابعتها:

- تم اعداد الخطط التشغيلية وبالتنسيق مع جميع المديرية والوحدات وبأهداف ومؤشرات اداء يتم قياسها بشكل نصف سنوي والتي استندت الى الاهداف الاستراتيجية الواردة في خطة الوزارة الاستراتيجية.
- تم اعتماد خطة الوزارة الاستراتيجية 2014-2016 في نهاية العام 2013 وبدأ العمل بها منذ بداية العام 2014، كما تمت متابعة الإنجاز في خطط عمل المديرية المنبثقة عنها بشكل نصف سنوي وقياس المتحقق من أهداف المديرية وأهداف الوزارة الاستراتيجية ونسبتها من الأهداف الوطنية، وقامت الوحدة بإعداد تقرير الأداء المؤسسي في تقرير منتصف العام الذي تم الخروج منه بتوصيات لتحسين الأداء.
- قامت الوحدة وبالتنسيق مع الإدارة العليا بإعداد خطة إدارة المخاطر 2014-2016 استناداً إلى منهجية إدارة المخاطر المتبعة في الوزارة وباتباع أفضل الممارسات، والتي تضمنت تحديد المخاطر المحتملة والاجراءات العلاجية والوقائية لاتي تساهم في تجنب او الحد من هذه المخاطر

- قامت وحدة التقييم وقياس الأثر وبالتنسيق مع كافة المديريات والوحدات بعملية مراجعة للخطة الاستراتيجية 2014-2016 والتي تتم مرة كل عام وبحسب الأجراء المعياري " إعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية" وتعميمها على شبكة المعلومات الداخلية والموقع الإلكتروني للوزارة.

الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

أولاً: في مجال الموارد البشرية:

الخدمات:		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم في أفضل ظروف	جميع مديريات ووحدات الوزارة

تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لإنجاز مهام المديریات- الوحدات حسب متطلبات الخطة الاستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأسس المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وذلك من خلال تطبيق أسس الترقية والتدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دعم ورعاية مشاريع ومبادرات التطوير المؤسسي	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	جميع مديريات ووحدات الوزارة

الانجازات:

○ تطوير وتطبيق أسس الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة:

تطبيقاً لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أسس ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأسس والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار .

○ نظام إدارة الجودة :Quality Management System

استكمالاً لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، وانسجماً مع التغييرات التي رافقت إعادة الهيكلة في الوزارة، قامت الوزارة في عام 2012 بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بالإضافة إلى توثيق عمليات جديدة ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونموذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps، بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتماداً على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخلياً وخارجياً - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين، ولقياس الأداء تنطبق الوزارة حالياً نظام بطاقة الاداء المتوازن (B.S.C) على جميع الاعمال التي تقوم بها المديريات والوحدات.

تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها وضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى جودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها وأهدافها

○ تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام 2015:

انطلاقاً من متطلبات الخطة الاستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام السابقة وذلك لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على النماذج المعدة لتحديد الاحتياجات التدريبية وبطاقات الوصف الوظيفي وتقارير تقييم الأداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة، حيث استفاد ما يقارب (144) موظفاً في عام 2015 من البرامج والدورات والورش التدريبية من أصل (254) موظفاً بالمعدل ، أي بما نسبته (57 %) من من الفئة المستهدفة حيث تم في هذا العام تدريب كافة الفئات الوظيفية.

كما بلغ العدد الكلي من الدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام 2015 ما يقارب (264) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع من خلال الدورات الداخلية منها والخارجية وورش العمل والمؤتمرات الخارجية والداخلية.

وحرصاً على تعظيم الاستفادة من الدورات والبرامج التدريبية ولغايات نشر المعرفة، قامت الوزارة بإلزام المشاركين في الدورات التدريبية بإعداد تقارير عن هذه الدورات والبرامج التدريبية وإعداد عرض تقديمي ومشاركة المادة العلمية/ التدريبية لزملائهم ونشر التقارير على الإنترنت بالإضافة إلى العروض المرئية.

○ التحفيز والمكافأة

ونظراً لمنهجية عمل الوزارة التي تعتمد على التميّز والتحفيز والتمكين فقد تم تحفيز الموظفين وزيادة إنتاجيتهم وقامت الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالتميّز والكفاءة العالية والعمل بروح الفريق، وذلك من خلال منح عدة جوائز منها (مكافأة موظف الشهر، ومكافأة انجاز، جائزة الابداع والتميز المؤسسي، جائزة افضل نشاط معرفي، جائزة افضل اقتراح) وحسب منهجية محددة وواضحة ضمن تسمى منهجية أسس المكافآت والحوافز.

تمنح جائزة موظف الشهر للموظف المثالي والموظف المتميز على مستوى الوزارة، حيث تعطي جواً من التنافس ما بين الموظفين، والفائز يمنح جائزة مالية متواضعة وأيضاً شهادة موقعة من كل من معالي الوزير، وعطوفة الأمين العام ومدير مديرية الموارد البشرية في حفل بسيط يتم تحت رعاية معالي الوزير وعطوفة الأمين العام وكافة مدراء المديريات والوحدات. أما جائزة موظف انجاز لعام 2015 فقد تم منحها في النصف الأول من عام 2015 للفريق الذي قام باقتراح وتطبيق نظام الأرشفة الالكتروني للمنحة الخليجية، وفي النصف الثاني تم منحها للفريق الذي قام بتطبيق نظام ادارة المخزون العام الحكومي المحوسب، وتم حجب جائزة الابداع والتميّز المؤسسي لعام 2015 وذلك لعدم تحقيق أي مديرية من المديريات المتقدمة للشروط المطلوبة، وحصلت السيدة مريم بني هاني/ مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية على جائزة أفضل نشاط معرفي، وحصل السيد سائد الجراح على جائزة افضل اقتراح.

كما يتم اشراك موظفي الوزارة أيضاً في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميّز الأداء الحكومي والشفافية، وجائزة الموظف المثالي في ديوان الخدمة المدنية.

○ البعثات الدراسية لعام 2015:

الاسم	المديرية / الوحدة	المؤهل العلمي
مريم بني هاني	مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية	ماجستير دراسات المرأة/الجامعة الاردنية

Community & ماجستير Youth Work	مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية	سمير العطار
ماجستير في التخطيط الاقليمي/ جامعة البلقاء التطبيقية	مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية	تماضر عمارنة

ثانياً: في مجال تكنولوجيا المعلومات والأرشفة

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
توفير واستثمار الموارد التكنولوجية وتهيئة بيئة تقنية متقدمة ونظم معلومات متكاملة	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير البيئة التقنية وإدامة البنية التحتية التكنولوجية لرفع وتعزيز مستوى وكفاءة الأداء العام للوزارة، واستثمار أحدث وسائل التكنولوجيا لأتمتة إجراءات العمل من أجل الارتقاء بأداء المديرية والوحدات والأقسام ومساندة الإدارة العليا في اتخاذ قراراتهم، والعمل على تجذير ثقافة إدارة المعرفة والتشارك بها واستثمار الموجودات المعرفية كجزء من أصول الوزارة غير الملموسة لتنمية طاقات الإبداع والتعلم المؤسسي وبناء مؤسسة تتعلم من مخزونها المعرفي	جميع مديريات ووحدات الوزارة

جميع مديريات ووحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الالكتروني لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها	استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها الكترونياً وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية
مديريات ووحدات الوزارة الخاصة بالمشاريع والتمويل	دراسة بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فنياً والتي تُعرض على وحدة المعلومات والأرشفة وإعطاء تقارير فنية حولها ووضع التكلفة التقريبية لها في حال اكتمال مواصفاتها الفنية	دراسة المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والمقدمة من الجهات الخارجية من أجل الحصول على تمويل

الانجازات:

استمرت الوزارة خلال العام 2015 بدعم كافة الجهود والمبادرات الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمساهمة في نشر المعرفة والخبرات من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة، وكذلك من خلال ما يلي:

الوقوف على آخر المستجدات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المختصة بتكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص.

- المشاركة في لجان برنامج الحكومة الالكترونية / وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الاستمرار بإدانة قاعدة بيانات مُحدثة بموجودات الوزارة من أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات وكذلك البرمجيات والأنظمة المحوسبة.
- الاستمرار في متابعة ضبط ومراقبة مداخل الوزارة طوال اليوم وعلى مدار الأسبوع عن طريق إدانة وصيانة كاميرات المراقبة (عدد 21 كاميرا) في مداخل الوزارة ونظام التسجيل المرئي لمراقبة المداخل والممرات الداخلية والخارجية 24 ساعة x 7 أيام في الأسبوع.
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الخاص بالوزارة ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية، ومتابعة تطوير وتحديث موقع الوزارة الإلكتروني حسب محاور العمل الرئيسية للوزارة وبما يعزز الشفافية
- تحديث شبكة المعلومات الداخلية (الانترانت) باستخدام أحدث إصدار من SharePoint وباستخدام أحدث التقنيات في التصميم والتطوير.
- استبدال نظام مراقبة الدوام بنظام جديد وفعال ومتكامل مع نظام إدارة الموارد البشرية.
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS في الوزارة والتنسيق مع فريق عمل المشروع في وزارة المالية.
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام اللوازم الموحد في الوزارة والتنسيق مع فريق عمل المشروع في وزارة المالية/دائرة العطاءات والمشتريات.
- متابعة تطبيق منهجية التعديل والتحديث على الأنظمة من خلال التنسيق المستمر مع مستخدمي الأنظمة وإجراء التعديلات والإضافات اللازمة حسب متطلبات العمل، وتشمل نظام المنح والمساعدات الفنية، نظام المستودعات لإدارة وضبط المخزون، نظام القروض، نظام الدورات والبعثات الخارجية، نظام إعادة الإقراض، نظام الحركة الذي يُستخدم لمتابعة معلومات السيارات وعمليات الصيانة وأوامر الحركة اليومية، نظام إدارة الموارد البشرية والرواتب وغيرها من الأنظمة المختلفة.
- متابعة تحديث النظام المحوسب لإدارة المعرفة حيث يتم من خلاله تخزين كافة الموجودات المعرفية الضمنية والصريحة في الوزارة إضافةً إلى الاحتياجات المعرفية الخارجية لكافة مديريات ووحدات الوزارة.

- المشاركة في العديد من اللجان الفنية ولجان المشتريات الثلاثية والمشتريات المحلية ولجنة الاستلام في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً، ومتابعة البريد مع المديريات والوحدات المعنية من خلال نظام الأرشفة الآلي في ديوان الوزارة.
- التنسيق المستمر مع مركز اتصال عمليات الحكومة الإلكترونية وشبكة الحكومة الآمنة (SGN) وعمل عدد من موظفي مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة في شواغر قسم الحكومة الإلكترونية بالإضافة لعملهم.
- متابعة وصيانة نظام النسخ الاحتياطي ومتابعة تحديث آلية النسخ الاحتياطي Backup Policy حسب طبيعة العمل، وحفظ نسخة من وسائط التخزين في مركز المعلومات الوطني.
- التطوير والتحديث المستمر للبنية التحتية لشبكة الحاسوب الداخلية في الوزارة. واستكمال تطوير أجهزة الحواسيب وملحقاتها ومتابعة إدامتها. وتقديم الدعم الفني اليومي لكافة الأجهزة الحاسوب وملحقاتها من حيث التركيب والصيانة والتشغيل، وإدامة عمل البنية التحتية لشبكة الحاسوب من موزعات ونقاط الشبكة وكوابل والانترنت والبريد الالكتروني، وإدامة عمل الأجهزة الخادمة الرئيسية التي تعمل تحت بيئة (Microsoft Virtualization) وكذلك عمل جرد شهري وكتابة تقارير لتزويد قسم اللوازم بها تتعلق بالأجهزة الصالحة وغير صالحة وملحقاتها وذلك لغايات الشطب أو الإهداء.

ثالثاً: الخدمات المقدمة في مجال الشؤون المالية والإدارية:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأمور المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الرأي والمشورة القانونية لمعالي الوزير وعطوفة الأمين العام ومديريات ووحدات الوزارة بما يتناسب مع التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية المعمول بها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وتركيزاً على السحب من المنحة الخليجية وإعادة الإقراض وفروقات	مديرية التعاون الدولي مديرية البرامج والمشاريع

	الفوائد وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها	
جميع مديريات ووحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد وموازنة الوزارة ومتابعة تمويل مشاريع المؤسسات والدوائر الحكومية المرصودة بموازنتها والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات المعتمدة	المشاركة في إعداد مشروع قانون الموازنة السنوي للنفقات الجارية والرأسمالية للوزارة
جميع مديريات ووحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر...الخ	تقديم الخدمات المالية المساندة

الانجازات:

- تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية (GFMIS) :

تم تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية بشكل كامل وتم الاستغناء عن نظام إنفاق بهدف توحيد جميع الإجراءات المالية والإدارية في جميع الأقسام المعنية في مديرية الشؤون المالية والإدارية، بحيث يشمل عمل النظام على معاملات المقبوضات والمدفوعات وإدارة المشتريات وإعداد وتنفيذ الموازنة العامة واستخراج التقارير المالية ويهدف النظام تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال ربط النظام بوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة والبنك المركزي الأردني لضبط ورقابة المخصصات المالية وترشيد الإنفاق وتوحيد طلبات الأوامر المالية بشكل الكتروني بأفضل الممارسات الدولية المتبعة بهذا الخصوص .

- تطبيق نظام إعادة الإقراض :

نظام محوسب يخدم قسم إعادة الإقراض في مديرية الشؤون المالية والإدارية ويقوم النظام بمتابعة السحوبات وجدولة الأقساط وسدادها من قبل الجهات المعاد الإقراض لها، ويتم من خلال النظام عملية احتساب الفوائد بناءً على البيانات والمعلومات المدخلة أولاً بأول ويقوم النظام بتوفير التقارير عن معلومات الاتفاقية والتسديدات والأرصدة المتبقية.

- تطبيق نظام ادارة المخزون العام الحكومي:

مشروع تطوير وحوسبة نظام إدارة المخزون الإلكتروني في ضبط النفقات والاستغلال الأمثل للموارد المالية ووقف الهدر في المشتريات وان الهدف من ربط جميع الوزارات والدوائر الحكومية بالمشروع هو إحكام الرقابة على المخزون وآلية التصرف بالفائض من اللوازم الصالحة وغير الصالحة والتحقق من رصيد المخزون من اللوازم ومن الحاجة الفعلية لأي طلبات شراء جديدة.

- تطبيق نظام الأرشفة الذي تم استحداثه تسهيلا لعمل السحوبات على المنحة الخليجية أولاً وتوفير مكان (مستودعات) لحفظ الورق الناتج عن المرفقات والمعززات من طلبات السحب التي يتم ارسالها للصناديق الممولة.

رابعاً: في مجال الإعلام والاتصال:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
<p>ادامة علاقة التواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام وايصال الرسائل الاعلامية</p>	<p>استدامة علاقة ايجابية مع وسائل الإعلام بمختلف أصنافها المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، على أساس التواصل واحترام دور هذه الوسائل وحققها في الحرية والاستقلالية وفي الحصول على المعلومة وفق أحكام التشريعات النافذة ، وفي إطار التزام الحكومة بتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحر المستقل لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية.</p> <p>إبراز الصورة الإيجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية.</p> <p>دعم مواقع الاعلام الالكتروني للوزارة بالمواد الاخبارية وربطها بمواقع التواصل الاجتماعي ، بما يعزز العلاقة مع وسائل الاعلام المختلفة وتكوين علاقات عمل قوية وبناء ثقة متبادلة مع الصحفيين لتسهيل تدفق المعلومات بسرعة ودقة عالية ومواكبة للتطور الكبير في وسائل الاتصال الحديث.</p>	<p>وسائل الإعلام الخارجية والداخلية والجمهور المستهدف</p>

	<p>توفير مواد مصورة بكاميرا تلفزيونية وبثها على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة وإيصالها إلى القنوات التلفزيونية.</p> <p>إعداد قاعدة بيانات حول أهم الكتاب والصحفيين والإعلاميين ذوي العلاقة</p>	
جميع مديريات ووحدات الوزارة	<p>الإشراف على استقبال ووداع الوفود الرسمية وعمل الترتيبات لإقامتهم والقيام بتنفيذ الأمور البروتوكولية</p> <p>الإشراف على الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والنشاطات ذات العلاقة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.</p> <p>متابعة وتجهيز التأشيرات والحجوزات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في المهمات الرسمية.</p> <p>مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الميدانية.</p>	<p>القيام بأعمال تنظيم الاجتماعات والفعاليات البروتوكولية</p>

خامساً: الخدمات والانجازات المقدمة في مجال الرقابة الداخلية :

الهدف الوطني	الهدف المؤسسي	الأهداف التشغيلية للمديرية/ الوحدة الإدارية
تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.	رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة.	تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة الداخلية رقم (11) لسنة 2015 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.

الأهداف التشغيلية للمديرية/ الوحدة الإدارية	مؤشرات أداء الأهداف التشغيلية للمديرية/ الوحدة الإدارية	مؤشرات أداء الأهداف التشغيلية		
		المستهدف	النصف سنوي الفعلي %	السنوي الفعلي %
تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة الداخلية رقم (11) لسنة 2015 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.	رفع نسبة المعاملات المالية المجازة من قبل وحدة الرقابة الداخلية المكتملة لشروط الصرف بحيث لا تقل عن نسبة 98%.	98%	96%	97%
	خفض نسبة الملاحظات السلبية الواردة في التقارير المالية والإدارية التي تصدرها وحدة الرقابة الداخلية إلى الإدارة العليا بحيث لا تتجاوز نسبتها 5%.	5%	5%	5%

المسؤولية/ القسم المعني	مخرجات آليات العمل (البرامج، أو المشاريع، أو النشاطات)			تاريخ الإنجاز	آليات العمل (البرامج، أو المشاريع، أو الأنشطة)	أهداف المديرية/ الوحدة الإدارية
	المتحققة في نهاية السنة %	المتحققة في نصف السنة %	المستهدف			
كافة الموظفين	%100	%100	%100	مستمر	تدقيق المعاملات المالية	تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة الداخلية رقم (11) لسنة 2015 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.
كافة الموظفين	%97	%95	%98	دوري	إعداد التقارير المالية والإدارية	
كافة الموظفين	%97	%96	%98	دوري	التدقيق على الموارد البشرية	
كافة الموظفين	%95	%94	%96	مستمر	التدقيق على الأنظمة المحوسبة	
كافة الموظفين	%98	%96	%99	دوري	التأكد من سلامة السجلات المالية والإدارية	
كافة الموظفين	%96	%95	%97	دوري	تدقيق ومتابعة عمل لجان المشتريات والعطاءات	
كافة الموظفين	%97	%96	%98	دوري	أجراء عمليات الجرد المفاجأة والدورية على الصندوق، السلف، المستودعات	

نموذج تحديد الأهمية والأولوية للأهداف التشغيلية بالنسبة للأهداف المؤسسية ذات العلاقة²

الأهداف التشغيلية للوحة 2015/ الأهداف المؤسسية	تطوير السياسات والبيئة الاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والمستدام.	رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمعاملين مع الوزارة.	ضمان التنسيق والتكامل بين البرامج والمشاريع المختلفة في إطار التخطيط التنموي الشامل على المستويين الوطني والمحلي.	الاستغلال الأمثل للمساعدات المالية والفنية من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وفقاً للأولويات التنموية.	المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً.	المساهمة في تنمية وتأهيل الموارد البشرية وفقاً للخطط والاستراتيجيات الوطنية.	المجموع
تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة المالية رقم (11) لسنة 2015 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.	3	3	0	0	0	0	3
المجموع	0	3	0	0	0	0	3

- يبين الجدول التالي دلالات الأهمية والأولوية

الأهمية والأولوية		
ترتيب الارتباط	التعريف (استناداً إلى محاور عمل الوزارة، ومهام وواجبات المديرية والوحدات الإدارية)	نوع الارتباط بين الهدف والمخرج المتوقع
3	تحدد الأولوية تبعاً للمهمة أو المديرية المعنية إذا كانت مسؤوليتها بشكل رئيس وأساسي في تقديم المخرج المتوقع (الخدمة).	مباشر (أساسي)
2	تحدد الأولوية تبعاً للمهمة أو المديرية المعنية إذا كانت المسؤولية لتقديم المخرج المتوقع (الخدمة) يعد مسانداً وليس رئيساً.	مساند
1	تحدد الأولوية تبعاً للمهمة أو المديرية المعنية إذا كانت مسؤوليتها غير مباشرة لتقديم المخرج المتوقع (الخدمة).	غير مباشر